بنك السودان المركزي

قطاع الاقتصاد والسياسات

الادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء

بالتعاون مع بنك السودان المركزي فرع بورتسودان

ندوة السياسات الاقتصادية الراهنة في السودان

(الواقع والتحديات) فبراير ٢٠١١م

الفهرس

الموضـــوع	الصفحـه
توطئة	٥
ورقة السياسات المالية في السودان الوضع الراهن والتحديات	٧ -٢٧
ورقة السياسة المصرفية والرقابية	٢٩ -٤٢
ورقة دور سياسات النقد الأحنبي في المحافظة على إستقرار القطاع الخارجي في السودان	٤٣ -٦٢

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة

تسعى البنوك المركزية لتحقيق الإستقرار النقدي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونشر الوعي المصرفي والاقتصادي وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة. وفي هذا الإطار تضمنت خطة إدارة البحوث والتنمية للعام ٢٠١١م تنظيم ندوات بالتعاون مع بعض فروع بنك السودان المركزي وذلك في اطار رفع الوعي المصرفي وتبادل الخبرات مع الولايات المختلفة، وقد تم تخصيص الندوة الأولى لتوضيح وشرح أهداف سياسات البنك المركزي للعام ٢٠١١م والتي تشمل السياسة النقدية والتمويلية وسياسة النقد الأجنبي والسياسة الرقابية والإشرافية وسياسة إدارة العملة وسياسة التقنية المصرفية ونظم الدفع وسياسة التمويل الأصغر.

تم إختيار مدينة بورتسودان لتنظيم ندوة بعنوان: السياسات الاقتصادية الراهنة في السودان – الواقع والتحديات، وذلك للدور الهام لهذه المدينة في الاقتصاد السوداني، حيث تمثل الميناء الرئيسي والنافذة على العالم، بالإضافة إلى وجود مجموعة من الأنشطة الاقتصادية بهذه المدينة من أهمها صناعة السياحة.وقدمت ثلاث أوراق عمل في الندوة أعدها وقدمها مختصين من البنك المركزي بالإضافة لمختصة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني. إشتملت الورقة الأولى على تحليلات في جانب سياسات النقد الأجنبي وتأثيرها على أداء القطاع الخارجي وكذلك استعرضت الثانية السياسة الرقابية والإشرافية والآليات المستخدمة والعقبات التي تواجه الرقابة بصورة عامة، أما الورقة الثالثة فتناولت تطور السياسة المالية الفترة ٢٠٠٧م – ٢٠١٠م والسمات والأهداف والتحديات لموازنة العام ٢٠١١م.

ولتعميم الفائدة وإثراء الأدبيات الأقتصادية وخاصة المصرفية والنقدية، تبنت إدارة البحوث والتنيمة نشر الأوراق التي تضمنتها هذه الندوة في إصدارة جديدة بعنوان سلسلة الندوات وورش العمل، وتعتبر هذه الإصدارة رقم (١)، وبهذا تهدف الإدارة لتنشيط وتحفيز الباحثين من داخل وخارج البنك لإعداد الدراسات والبحوث وأوراق العمل للمساهمة في التعريف بسياسات البنك المركزي وتأثيرها على الاقتصاد الكلي والعقبات التي تواجه التنفيذ وإقتراح المعالجات والتوصيات المناسبة، والتي يمكن أن تساعد معدي السياسات ومتابعي تنفيذها.

ختاماً تهدي إدارة البحوث والتنمية الشكر والتقدير والعرفان للسيد / مدير فرع بورتسودان ومساعديه لجهودهم المقدرة في تنظيم الندوة، وللإخوة الذين ساهموا في إعداد الأوراق وتقديمها كما تأمل إستمرار مساهمتهم في الأنشطة المستقبلية.

هذا وتناشد وتشجع الإدارة الإخوة من داخل البنك وخارجه لإعداد الدراسات والبحوث وأوراق العمل وخاصة المتعلقة بعمل البنك المركزي.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

محمد الحسن الخليفة

مدير إدارة البحوث والتنمية

ورقة عمل بعنوان

السياسة المالية في السودان
الوضع الراهن والتحديات

اعداد وتقديم :

الاستاذة : ابتسام حسن على جدعة

الإداره العامه للتخطيط والدراسات والسياسات

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

مقدمة :

يستلزم تحقيق الاستقرار الاقتصادى كهدف لكل سياسات التنمية فى دول العالم المتقدم والنامى تكامل الاجراءات المتخذة لكل سياسة من هذه السياسات الثلاثة:-

١- السياسة الاقتصادية:- هى التدخل المباشر من جانب الدولة ممثلة فى وزارات القطاع الاقتصادى فى حركة أو مجرى النظام الاقتصادى عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الاساسية فى الاقتصاد القومى مثل الانتاج ، الاستثمار، الاجور، الاسعار و التشغيل ، الصادرات والواردات.

٢- السياسة النقدية : هى مجموعة من الاجراءات التى تتخذها السلطات النقدية ممثلة فى بنك السودان المركزى بهدف رقابة الائتمان والتاثير فى حجم عرض النقود.

٣- السياسة المالية : وهى موضوع الورقة التى نتناولها بشئ من التفصيل.

ويمثل التكامل بين هذه السياسات منظومة متناسقة ومتفاعلة حيث تؤثر كل اداة من ادواتها وتتأثر بالأدوات الأخرى من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادى والذى يعنى ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن كل المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلى والمستوى الجزئى من خلال تحقيق العمالة الكاملة وتحقيق أكبر دخل قومي ممكن والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وأقصى درجات التشغيل للقوى العاملة فى المجتمع والمحافظة على قيمة النقود وعدم ارتفاع معدل التضخم.

الفصـل الاول
تطور السياسة المالية
خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) م

اولاً:- تعريف السياسة المالية

يزخر الفكر المالى بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر بانها (مجموعة السياسات المتعلقة بالايرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة) ، بينما يعرفها البعض بأنها (سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الانفاق والايرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلى مثل الناتج القومى ، العمالة ، الادخار ، الاستثمار وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار الغير مرغوب فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية) ، كما تعرف بأنها (مجموعة الأهداف والتوجهات والاجراءات والنشاطات التى تتبناها الدولة للتأثير فى الاقتصاد القومى والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة – وهى ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذى يتعلق بتحقيق ايرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى انفاق ونمط هذه الايرادات) وهناك تعريف آخر لا يخرج مضمونه عن التعريفات السابقة يوضح أن السياسة المالية هى(تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة نمط الانفاق الذى به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الايرادات التى تحصل عليها من ناحية اخرى) .

والخلاصة هى أن جميع التعريفات قد اتفقت على أن السياسة المالية هى أداة الدولة للتأثير فى النشاط الاقتصادى بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التى تسعى الى تحقيقها بمعنى أنها اسلوب أو برنامج عمل مالى تتبعه الدولة عن طريق استخدام الايرادات والنفقات العامة علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة فى طليعتها النهوض بالاقتصاد القومى ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادى وتحقيق العدالة الاجتماعية واتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد فى توزيع الدخل والثروة. وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاعين العام و الخاص واستخدامها فى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادى.

ثانياً:- أدوات السياسة المالية:-

- مصادر الايرادات العامة وهى الايرادات الضريبية وغيرالضريبية والمنح.
- الانفاق العام وأنواعه الجارى والرأسمالى والتحويلات المركزية والولائية.
- الميزانية العامة للدولة والتى تمثل برنامج متكامل لتحقيق التنمية الإقتصاية والإجتماعية.

ثالثاً:- تطور السياسات المالية خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) م
السياسات والإجراءات والتحديات التى واجهت موازنة ٢٠٠٧م

أ/ التحديات التى جابهت الموازنة : واجه أداء الموازنة العامة خلال العام ٢٠٠٧م مجموعة من الصعوبات والتحديات نورد أهمها على النحو التالى:

- جمود الإنفاق الناشئ عن تزايد الالتزامات المالية الضخمة لتنفيذ اتفاقيات السلام الشامل بالإضافة الى مواجهة الأوضاع الناشئة عن استمرار الصرف على النواحى الأمنية والإنسانية بدارفور والإلتزامات المالية الناشئة عن برامج المشروعات التنموية التى نفذت بتسهيلات تمويلية .
- استمرار تحمل الموازنة لدعم الأسعار المحلية للمواد البترولية نتيجة لزيادة الأسعار العالمية .
- مقابلة تداعيات الضغوط الخارجية.
- مشكلة الديون الخارجية وخدمة الدين لبعض مؤسسات التمويل الخارجية التى تقدم التمويل التنموى والعون الفنى.
- انخفاض إيرادات البترول من مربعى (٣و٧) بسبب تدنى أسعاره لتصل الى نصف السعر المتوقع بالموازنة فى الربع الأول من العام وتحسن الموقف خلال بقية العام .
- ضعف أداء الإيرادات غير البترولية.
- ضعف الإقبال على شراء صكوك التنمية .
- إستمرار ضعف وفاء المجتمع الدولى (المانحين) بالتزاماتهم وتحمل الدولة أعباء تكلفة طباعة العملة والتعداد السكانى الخامس واستيعاب المُسَرحَين من الخدمة العسكرية فى المجتمعات المدنية.
- الضغوط على الاحتياطات من النقد الإجنبى جراء زيادة الاستيراد والتحويلات الخارجية الخاصة وازدياد تكلفة المعاملات النقدية الخارجية بسبب حظر التعامل بالدولار.

ب/ السياسات والإجراءات لمعالجة التحديات:

فى مجال الإيرادات :

- الضرائب المباشرة :-

- الاستمرار فى اعادة هيكلة ديون الضرائب.
- تطبيق خصم ١٪ لحساب ضريبة أرباح الأعمال على الافراد والشركات.
- تخفيض ضريبة أرباح الأعمال على المصارف وشركات التأمين من ٣٥٪ إلى ٣٠٪.
- تخفيض ضريبة أرباح الأعمال على الشركات الخاصة من ٣٥٪ إلى ٣٠٪.

تخفيض فئة الخصم والإضافة على الواردات من ٥٪ إلى ٢٪.

- تخفيض ضريبة الأرباح الرأسمالية من ٥٪ إلى ٣٪.

- الضرائب غير المباشرة :-

الرسوم الجمركية:-

- تعديل الرسم الأضافى على العربات الصوالين (٣٠٪، ٤٠٪، ٥٠٪) .
- فرض رسم إضافى على الركشات والأثاثات بنسبة ١٥٪.

- إعفاء المدخلات الزراعية من الرسوم الجمركية.
- تعديل الرسوم الجمركية على مدخلات الطباعة (عدا الكرسات) إلى ٣٪.
- الخفض المتدرج للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل لتنفيذ برامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة ٢٠٪.

○ الضريبة على القيمة المضافة:-

- تعديل فئة الضريبة على القيمة المضافة على خدمات الإتصالات من ١٠٪ الى ١٥٪.
- رفع حد التسجيل للضريبة على القيمة المضافة من ٦٠ الف جنيه إلى ١٠٠ الف جنيه.
- رفع فئة الضريبة على القيمة المضافة من ١٠٪ الى ١٢٪ على كافة الأنشطة الإقتصادية.
- تخفيض الفئة بعد الحد الإدنى المعفى لدخل إيجار العقارات من ٣٠٪ الى ١٠٪ .
- تعديل المادة ٣٧(ج) بمنح حق الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لمجلس الوزراء بدلاً عن وزارة المالية والإقتصاد الوطنى.

○ القرارات الإدارية :-

- وقف التصرف فى عائدات الإستثمارات وفوائض الهيئات وارباح الشركات الحكومية من المنبع.
- إتخاذ عدة إجراءات صارمة للحد من تجنيب الإيرادات .
- الحد من الإعفاءات من الرسوم الجمركية والضريبية .
- حصر الشركات الحكومية توطئة للبت فى أمرها.
- تشكيل لجنة مشتركة من وزارة المالية والإقتصاد الوطنى ومفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات لقسمة الإيرادات القومية.
- تخصيص الإيـرادات القومية لمستويات الحكم المختلفة وفق إتفاقية قسمة الثروة والدستور الإنتقالى.
- تنظيم التحويلات من الصندوق القومى للإيرادات لمستويات الحكم الثلاث بحيث ينال كل مستوى نصيبه فى حينه.
- منع ابرام تعاقدات أو إتفاقيات تتضمن إعفاءات ضريبية أو جمركية دون الحصول على موافقة مسبقة من وزارة المالية والإقتصاد الوطنى (لكافة مستويات الحكم).
- إعداد الدراسات اللازمة للحد من العوائق الإدارية للإستثمار.
- إعداد الدراسات الخاصة بزيادة الإيرادات غير البترولية .
- إعداد الدراسات الخاصة بتقييم الآثار المترتبة عن الإنضمام للتكتلات العالمية والإقليمية.

○ فى مجال الإنفاق:-

- الإستمرار فى تطوير وتوحيد نهج إعداد الموازنة وتصنيفها وظيفياً وقطاعياً على مستويات الحكم الثلاث بإعداد الموازنة وفقاً لنظام احصاءات مالية الحكومة (GFS)
- تحقيق ولاية وزارة المالية والإقتصاد الوطنى على المال العام وإعمال الشفافية المطلوبة.
- الإستمرار فى سياسة إزالة مفارقات الأجور (معالجة علاوة طبيعة العمل لبعض الوحدات).

- مراجعة الهياكل التنظيمية والوظيفية والإستفادة القصوى من الوظائف المتاحة.
- الإستمرار فى سياسات تحسين المعاشات .
- الإستمرار فى برامج الدعم الإجتماعى لمقابلة الدعم الضمنى لأسعار المواد البترولية المحلية ودعم استهلاك الكهرباء ودعم طلاب التعليم العالى ودعم العلاج والتأمين الصحى.

أهم السياسات والاجراءات المنفذة خلال عام ٢٠٠٩م

- انفاذ قسمة الثروة والموارد بين مستويات الحكم الثلاث وفق نصوص الدستور الانتقالى واتفاقية قسمة الموارد.
- اتخاذ الاجراءات التى تضمن تحصيل الايرادات بكفاءة وتوريدها للصندوق القومى للايرادات.
- الانتظام فى التحويلات وانسيابها فى التوقيت المناسب لحكومة جنوب السودان والولايات الشمالية.
- اعطاء اولوية للانفاق على المؤسسا ت المنشأة بموجب اتفاقية السلام .
- اكمال التحضيرات لانفاذ برنامج تخطيط موارد الحكومة .

○ اتخاذ التدابير اللازمة لضبط وترشيد الانفاق العام من خلال :-

- اصدار الضوابط المنظمة لبنود الانفاق العام .
- اعداد آلية لمتابعة أداء الوحدات شهرياً .
- مراجعة بيانات ومستندات الدين الداخلى وفق معايير أسس محددة وإعداد جدولة لمعالجة الديون الحرجة.
- ضبط الانفاق على بند تعويضات العاملين من خلال ضوابط محددة ومراجعة دورية.
- استمرار احكام التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق الاهداف الكلية.

السياسات والاجراءات المنفذة خلال العام ٢٠١٠م

أولاً:- فى جانب الضرائب غير المباشرة:-

○ توفير الحماية للمثيل المنتج محلياً بإجراء الاتى:-

- زيادة فئات رسم الوارد على منتجات الحديد الصلب والألمونيوم وأجزاؤها من ١٠٪ الى ٤٠٪.
- زيادة رسم الوارد على المركبات ذات الثلاث عجلات المستعملة لنقل المواد حمولة أقل من اثنين طن الى ٤٠٪.
- تعديل فئة الرسم الاضافى من ١٠٪ الى ٢٥٪ للعصائر والمياه الغازية والمياه المعدنية المستوردة.
- تخفيض رسم الوارد على الكلنكر من ٤٠٪ الى ٢٥٪.
- فرض رسوم انتاج بفئة ٢٠٪ على المركبات ذات الثلاث عجلات المستعملة لنقل المواد .
- الاستمرار فى النقل المتدرج للرسوم الجمركية على الواردات من المنطقة الحرة العربية.
- تأمين انسياب عدد من السلع الغذائية منها السكر ، الذرة الشامية ، الدخن ، فول الصويا ومعالجة الأعباء الضريبية الواقعة عليها.
- تقليل استيراد السلع غير الاساسية بغرض زيادة الاحتياطيات من العملات الحرة باتخاذ الاجراءات

التالية :-

- زيادة الرسوم الجمركية على الأسمنت المستورد والمراوح ونسيج الألياف من ٢٥٪ الى ٤٠٪.
- تخفيض رسوم الانتاج على الاسمنت المنتج محلياً من ٢٠٪ الى ٥٪.
- زيادة فئة ضريبة التنمية من ٥٪ الى ١٠٪.
- زيادة فئة الرسم الاضافى على بعض السلع (عربات – حلويات – شكولاتة – سراميك – الاثاثات وأجهزة التكييف).
- فرض رسم إضافى بفئات مختلفة على بعض السلع (لحوم جاهزة ، أجهزة استقبال تلفزيون ، صلصة ، عطور ومستحضرات تجميل ، أعواد ثقاب ، غسالات ، اسلاك وكيبلات الكهرباء ومسدسات نارية وأسلحة نارية وبنادق).
- وقف منح تراخيص الاستثمار لعربات الليموزين بهدف تقليل الفاقد الايرادى الناتج من الاعفاءات الجمركية الممنوحة لها .
- وقف استيراد العربات المستعملة .

ثانياً :- فى جانب الضرائب المباشرة

- الاستمرار فى تطبيق الاصلاح الادارى عن طريق :-
  - تطبيق نظام الرقم الضريبى الموحد .
  - اكمال تطبيق نظام التقدير الذاتى .
  - تكثيف عمليات المراجعة والحصر الميدانى.
  - مكافحة التهرب الضريبى.
- فى جانب الرسوم الادارية:-
  - الغاء نظام استرداد الايرادات المحصلة بواسطة بعض الوحدات الايرادية بغرض احكام الرقابة على تحصيل وتوريد الايرادات .
  - تقنين وتعديل فئات بعض الرسوم لتتناسب مع تكلفة الخدمة المقدمة.
  - وضع الية لرصد التحصيل والصرف على الإيـرادات غير القابلة للتحويل بواسطة البعثات الدبلوماسية.
  - الاستمرار بتنفيذ التزامات قسمة الثروة.
- فى جانب الانفاق العام:-
  - الاستمرار فى استيعاب تكلفة المفوضيات الناتجة عن اتفاقية السلام وتكلفة الاعتمادات الناتجة عن تنفيذ القرار الجمهورى الخاص بفك الاختناقات الوظيفية .
  - الاستمرار فى برنامج الدعم الاجتماعى للشرائح الفقيرة وتوفير الدعم للادوية المنقذة للحياة .
  - تفعيل اجراءات ضبط وتقنين المشتروات الحكومية والاسراع باصدار قانون المشتريات.
  - اعطاء اولوية لمشروعات النهضة الزراعية ومشروعات البنية التحتية خاصة الطرق ، الكهرباء ، حصاد المياه ، ومشروعات الثروة الحيوانية بغرض الصادر.

- وضع أولوية لمشروعات خفض الفقر غى مجال الصحة ، التعليم ، والمياه.
- استخدام القروض فى المشروعات ذات العائد الاقتصادى والاجتماعى والمشروعات الصغيرة.
- تكثيف الجهود للاستفادة من أنشطة وبرامج التكتلات الاقتصادية.

الفصـل الثانـى

موازنة العام ٢٠١١م

السمات العامة – الأهداف والسياسات والتحديات

تم إعداد موازنة العام ٢٠١١م في ظل ظروف استثنائية على المستويين الداخلى والخارجى والبلاد تدخل مرحلة جديدة في ظل التحول الديمقراطي بعد إستكمال العملية الانتخابية وترتيبات مرحلة الاستفتاء ، وقد إستند إعداد موازنة هذا العام علي الموجهات العامة للموازنة والتي أجازها مجلس الوزراء كما إستند علي قرارات وتوجيهات مجلس الوزراء عند مناقشته وإجازته لتقرير الاداء الاقتصادي المالي للعام ٢٠١٠م . وتعتبر هذه الموازنة المرحلة الأخيرة من الخطة الخمسية للفترة ٢٠٠٦م – ٢٠١١م وسنة الأساس للخطة الخمسية الثانية من الاستراتيجية ربع القرنية.

السمات العامة للموازنة :–

- المحافظة علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- العمل علي إزالة الإختلال في الميزان الداخلي والخارجي لاغراض معالجة التضخم وتذبذب سعر الصرف والمحافظة علي إستقرار الاسعار .
- إتخاذ سياسات الإصلاح المالي والنقدي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدلات النمو
- العمل علي توفير الإحتياجات الاساسية للمواطن بزيادة انتاج السلع الضرورية مثل السكر والقمح والذرة والإكتفاء من الحبوب الزيتية .

- خفض الانفاق الحكومي المتمثل في :–
  - الصرف الدستوري.
  - السفر الخارجي.
  - شراء السيارات الجديدة.
- تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة تخفيضاً ملموساً ليصل الي المستويات اللازمة لتحقيق الاستقرار.
- معالجة اختلال الميزان الخارجي والمتمثل في عجز الحساب الجاري وعجز ميزان المدفوعات بسبب تزايد الاعتماد علي الاستيراد لمقابلة ذلك الطلب .
- إعتماد سياسات تشجيع العرض الكلي لاعادة التوازن الداخلي والخارجي بتشجيع الاستثمار الخاص والاجنبي .
- وضع سياسات تبنئ علي تحمل الدولة للعبء الاكبر في تكلفة اعادة التوازن الداخلي .
- إحكام التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لإعادة التوازن الإقتصادي وإستقرار المؤشرات

الإقتصادية الكلية .

○ إعطاء أولوية لبرامج التنمية الاجتماعية وخفض الفقر وتنسيق جهود الجهات التي تُعنى بهذه البرامج.

- تحقيق وتعزيز الأمن بمفهومه الشامل لحفظ وحدة الوطن وتعزيز سيادته.

○ توجيه الموارد لزيادة الإنتاج والانتاجية في القطاعات الرئيسية .

○ إتخاذ الإجراءات الكفيلة لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات والسلع المحلية وذلك بالاستفادة من الميزات النسبية .

○ تشجيع الإستثمارات الأجنبية والشركات الإستراتيجية وتحسين البيئة الإستثمارية للقطاع الخاص.

○ تفعيل وتقديم نماذج للشركات الذكية بهدف تغيير وتطوير نمط الإنتاج الزراعي .

○ الإهتمام بتطوير برامج التدريب وبناء القدرات علي جميع المستويات .

○ توظيف السياسات الخارجية والدبلوماسية لخدمة المصالح القومية .

○ توفير المواعين اللازمة للمخزون الاستراتيجي .

○ إنفاذ الرقابة المالية من خلال تطبيق قانون ولائحة الشراء والتعاقد والتخلص من الفائض لعام ٢٠١٠م وقانون المراجعة الداخلية لعام ٢٠١٠م

التحديات التي تواجة موازنة العام ٢٠١١م :-

تتمثل أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الموازنة للعام ٢٠١١م في الاتي :-

○ ترجيح خيار الوحدة الوطنية المعبرة عن التمازج والتعايش والمصير المشترك للوطن الواحد.

○ إستمرار المحافظة علي الإستمرار والتوازن الاقتصادي والنمو المستدام.

○ ضعف الإنتاج المحلي والاعتماد علي الإستيراد في كثير من السلع الاساسية أدي إلي تزايد الضغوط التضخمية .

○ توقعات تنامي الضغوط علي الإنفاف العام جراء المحافظة علي الاوضاع الامنية ومقابلة إستتباب الأمن في دافور والانفاق علي الالتزامات الطارئة .

○ تأمين إحتياجات البلاد من السلع الإستراتيجية من خلال بناء المخزون الاستراتيجي .

○ إستمرار تزايد الدين الخارجي وعدم تجاوب المانحين لوضع المعالجات والبدائل .

الأهداف والساسات العامة للموازنة :-

الأهداف النوعية :

○ إستمرار العمل علي إحتواء تداعيات الإستهداف الخارجي للسيادة الوطنية وقيادة الدولة وتامين مقومات الدفاع عنها .

○ تطوير معايير تخصيص الايرادات والموارد أفقياً بهدف تحقيق العدالة وإستدامة السلام .

○ إستحداث مصادر تمويل للتنمية تتمثل في الشركات الذكية ونظام البناء والتشغيل ونقل الملكية

العمل علي إحكام عمليات الشفافية والمساءلة القانونية علي جميع مستويات الحكم .

○ إنفاذ وتطوير برنامج الإصلاح المالي والمؤسسي والاداري وتطبيقه بصورة شمولية في جانب مؤسسات الدولة .

○ توسيع دائرة نشاط القطاع الخاص وإعطائه المزيد من الفرص والحوافز لزيادة مبادراته الإستثماريه.

○ تقوية الأجهزة التخصصية والهيئات التنظيمية والرقابة وإستغلاليتها عن الأجهزة التنفيذية .

○ وضع خطة عملية للتخلص من الشركات الحكومية .

الاهداف الكمية :-

○ إستزراع مساحة ٤,٩ مليون فدان في القطاع المروي و٤٤ مليون فدان في القطاع المطري .

○ زيادة أعداد الثروة الحيوانية لتصل الي ٤٢ مليون رأس من الابقار، ٥٢,٣ مليون من الضان، ٤٣,٦ مليون من الماعز و ٤,٧ مليون رأس من الابل .

○ تصدير حوالي ٣,٣ مليون رأس حي وحوالي ١١٧٥٠٠ طن من اللحوم بالاضافة الي ٢٠ الف طن من الأحياء المائية الأخري .

○ إنتاج حوالي ١٤٠٠ الف طن من الدقيق، ٦٧٠ الف طن من السكر، ١٨٠٠ الف طن من الغزل، ٢٤٣٠ الف طن من الكبسولات والحبوب، ١٥ مليون قطعة من الجلود ، ٥٩٢ الف طن من منتجات الحديد .

إنتاج ٥٥٦٢ الف طن من الاسمنت لتحقيق فائض في الانتاج .

○ توسيع دائرة التنقيب عن الذهب وتنظيم التعدين الاهلي والعمل علي إحداث القيمة المضافة للذهب لاغراض التصدير .

○ تطوير عدد ٣ مستشفيات الي مستشفيات ارتكاز سعة ٥٠٠ سرير.

○ الإستمرار في دعم وتوسيع مظلة التامين الصحي جغرافياً وفئوياً.

○ توفير مياه الشرب النقية بنسبة تغطية تصل الي ٧٥٪ بمناطق الريف بمعدل استهلاك ٢٠-٤٠ لتر للفرد في اليوم .

○ مواصلة العمل في تشييد عدد ١٢٥٥ كلم من الطرق المستمره (١٩ طريق) والممولة بقروض خارجية.

السياسات المالية العامة للعام ٢٠١١م :-

في مجال الايرادات :-

○ توسيع المظلة الضريبية من خلال انشطة غير خاضعة للضرائب .

○ إزالة التشوهات في تطبيق قانون الضريبة علي القيمة المضافه بالغاء الإعفاء الممنوح لبعض السلع المستوردة للمساواة بينها والمثيل المنتج محلياً الخاضع للضريبة .

○ البدء في إعداد قانون جديد للعوائد .

○ منع عملية تجنيب الايرادات وفرض إي رسوم غير مقننه والالتزام بتوريد كافة الايرادات المحصلة

للخزينة العامة للدولة .

○ إستمرار نظام تحديد سقف الموازنة لصادر خام البترول .

○ مراجعة معايير الضرائب الزراعية واسس التعويض الزراعي الممنوح للولايات .

○ تقنين سلطة فرض رسوم دمغة الطالب علي السلع المستوردة والانتاج المحلي وفق قانون الموازنة العامة .

○ وضع الاليات والتدابير اللازمة لترشيد استخدامات الموارد وتعظيم مساهمة الهيئات والشركات الحكومية في الايرادات القومية .

في مجال المصروفات :-

○ توفير الموارد لبناء المؤسسات الدفاعية ومقابلة إحتياجاتها لبسط هيبة الدولة والمحافظة علي الأمن والاستقرار .

○ التحسب لمقابلة تكلفة الطواريء خلال العام ٢٠١١م والبنود الأخري المرتبطة بذلك .

○ الاهتمام ببرامج الدعم الاجتماعي للشرائح الفقيرة

○ تفعيل آلية متابعة انفاذ الموازنة بهدف ترقية مستوي الاداء العام للموازنة وتسهيل الاجراءات .

○ إتخاذ التدابير اللازمة لضبط وترشيد الإنفاق من خلال وضع الضوابط وإعداد آلية لمتابعة أداء الوحدات .

في مجال التنمية القومية :-

○ إعطاء أولوية لمشاريع الصادر في إطار برنامج تنسيقي بين الوحدات والوزارات والهيئات البحثية والمشاريع المختصة بالقطاعيين المروي والتقليدي وذلك عبر برامج المحاصيل وصناعة البذور لوزارة الزراعة .

○ الإستمرار في تنفيذ برنامج وزارة الثروة الحيوانية الخاص بانشاء وتكملة المحاجر البيطرية بمنافذ الصادر والحزام الخالي من الأمراض مع الاستمرار في برنامج التطعيم ومكافحة الوبائيات .

○ تفعيل وتقديم نماذج للشركات الذكية بهدف تغير نمط الانتاج الزراعي بشقية وتحفيز صغار المنتجين لتغير نمط الانتاج التقليدي مع توفير التمويل بواسطة البنوك المتخصصة .

○ توفير المواعين اللازمة للمخزون الاستراتيجي مع وضع سياسة التخزين والتمويل لتطوير نمط التخزين الاستراتيجي .

○ تكملة الطرق الزراعية والريفية والتي تؤدي الي ربط مناطق الانتاج بالطرق الرئيسية والسكة حديد.

في مجال التنمية القومية :-

○ إكمال مشاريع البنية التحتية الخاصة بالطرق والسكة حديد والسدود والكهرباء مع تنفيذ مشاريع جديدة لازمة لتحقيق الأثر الايجابي للمشاريع المستمرة .

- العمل علي تنفيذ برنامج وزارة الصناعة الذي يهدف الي تطوير ومعالجة مشاكل الصناعة المحلية.
- الاستمرار في تنفيذ برامج حصاد المياه من سدود وحفائر وآبار في مناطق الزراعية المطرية التقليدية والالية والمراعي .
- تنفيذ برامج الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وبرامج التنمية الاجتماعية والمشروعات والبرامج الخاصة بتخفيف حدة الفقر .
- تقليص دور الدولة في الشركات ذات الطابع التجاري .
- إكمال مشاريع الربط بين الشمال والجنوب عبر الطرق والسكة حديد مع الإمداد الكهربائي .

في مجال القروض والمنح :-

- السعي نحو توفير التمويل من مؤسسات التمويل الخارجي المختلفة للمشروعات ذات مردود اجتماعي كبير .
- توحيد قنوات تدفق العون الخارجي بما يضمن التوازن في توزيع الموارد الخارجية وسهولة الاشراف.
- تطوير منهجية التفاوض مع مصادر التمويل الأجنبية المختلفة لتحسين شروط التمويل ونوعيته بغية توافقه مع المباديء والإستراتيجيات الإقتصادية المعتمدة .
- تطبيع العلاقات مع دول التعاون الثنائي وخاصة الدول التي تساهم في صندوق المانحين.

في مجال جذب الإستثمارات :-

- تحسين مناخ الاستثمار لجذب الاستثمارات الخارجية .
- الاستفادة من نوافذ القطاع الخاص لدي المؤسسات التمويلية والنوافذ الأخري عن طريق تنوير القطاع الخاص السوداني .
- الاستفادة من سقوفات التمويل والتسهيلات المالية التي توفرها المصارف الخارجية .
- استخدام أساليب تمويلية مستحدثه مثل نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) في تنفيذ المشروعات ذات التكلفة العالمية .

في مجال الدين الداخلي والخارجي :-

- الاستمرار في سداد الديون الحرجة وسداد ديون بعض المؤسسات الدولية والاقليمية والتي نرغب في استمرار علاقتنا معها .
- التركيز في سياسات الاقتراض الخارجي علي صيغ أخري أقل مخاطر .
- الاستمرار في مقابلة سداد الديون الحرجة للافراد والشركات .
- رصد وتصنيف الدين الداخلي بهدف وضع المعالجات الممكنة .

توحيد إدارة الدين في المدي المتوسط ودعمها بالكوادر والمعينات الضرورية .
○ معالجة كل الديون علي الوحدات التي تتم خصخصتها .
○ معالجة الديون الخارجية في اطار الاستفادة من مبادرة الـ HIPCs من البنك الدولي .

في مجال التوريق المالي :-

○ ربط حجم الاستدانه الداخلية بتقديرات الاقتصاد الكلي واستخدام الموارد المتحصل عليها في مشروعات إنتاجية تؤدي لتوسيع القاعدة الاقتصادية وزيادة المقدرة علي السداد .
○ التنويع في استخدام أدوات التمويل الداخلي .
○ ربط اصدارات خطابات الضمان بالسقوفات المتفق عليها مع بنك السودان المركزي .
○ قيام الهيئات والشركات الحكومية بمقابلة التزاماتها لما يتم تخصيصه لصالحها من موارد التمويل بالادوات المختلفة .
○ التوسع في اصدارات صكوك الاستثمار الحكومية بالصيغ الاسلامية المختلفة وفي إنشاء صناديق استثمارية مختلفة مقفولة أو مفتوحة .

الفصـل الثالـث

تقييم الوضع الراهن ودواعى صدور الاجراءات الحالية

أولاً:- تقييم الوضع الراهن:

أدى إزدياد إنتاج البترول فى السودان الى تعديل جوهرى فى هيكل الموازنة العامة للدولة ، كما لعب دوراً أساسياً فى المساعدة فى تحقيق عمليات الإصلاح الضريبى وساهم بقدر كبير فى إكساب الموازنة قدراً من المرونة ومساهمته فى توسيع قاعدة الإنتاج وإزدياد الدخول بالإضافة الى دوره فى تمويل التنمية وتوفير إحتياجات البلاد من العملات الأجنبية والمساهمة فى تحسين مناخ الإستثمار.

دور الإيرادات البترولية فى الموازنة العامة:-

شكلت الإيـرادات البترولية العمود الفقرى للإيرادات ووصلت نسبتها فى المتوسط خلال الفترة من(٢٠٠٧ – ٢٠١٠) حوالى (٥٤,١٪) من إجمالى الإيرادات بينما شكلت الإيرادات غير البترولية فى المتوسط خلال نفس الفترة (٤٥,٩ ٪).

ويتضح جلياً أن مستقبل الموازنة العامة للدولة سواء من حيث مصادر إيراداتها أو قدرتها على الإنفاق العام بات مرتبطاً بدرجة كبيرة على أداء قطاع النفط والظروف الإقتصادية والسياسية المرتبطة به داخلياً وخارجياً . كما توجد اختلالات جذرية فى الحسابين الداخلى والخارجى تمثلت فى العجز الكبير فى الموازنة العامة للدولة والإختلال فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى والتى أصبحت مهدد للإستقرار الإقتصادى والنمو الذى لازم الإقتصاد لفترة طويلة ويعزى عجز الموازنة لعدد من الأسباب أهمها :-

- التوسع الكبير فى الإنفاق العام الدولة .
- التراجع الملحوظ فى الجهد المالى والضريبى بعد دخول الإيرادات البترولية.
- عدم القدرة على السيطرة على عائدات الشركات والهيئات الحكومية.
- عدم وجود أولويات محددة للصرف الجارى والتنموى.

الأمر الذى إستدعى ضرورة دراسة الآثار المترتبة على إنقطاع هذا المورد حال إنفصال الجنوب عن الشمال وتداعياته على مصادر إيرادات الموازنة بخروج عائدات البترول المنتج فى الجنوب إعتباراً من يوليو ٢٠١١م وإنخفاض إيرادات الجمارك والتى ستتأثر بحجم الواردات والتى تعتمد على حصيلة البلاد من النقد الأجنبى المتوقع إنخفاضه نتيجة إنخفاض الصادرات كما سيؤثر على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية وبالتالى على برامج الإصلاح الضريبى فى السودان وإستراتيجيات وبرامج التمويل الداخلى والخارجى.

الاجراءات الحالية و دواعى صدورها:-

تم إعداد موازنة العام ٢٠١١م وما صاحبها من سياسات وإجراءات على أساس خيار الوحدة حيث إستوعبت مجموعة من الإجراءات التى تم إتخاذها فى الفترة الماضية لمواجهة انعكاسات الأزمة المالية

العالمية السالبة على الإقتصاد القومى ومانتج عنه من إختلال فى كآفة مفاصل الإقتصاد.
الآن وبعد أن اتضح جلياً توقعات نتائج الإستفتاء نتيجة للمتغيرات الداخلية المتسارعة والتى أصبحت تشير الى إنفصال الجنوب عن الشمال، مما يقتضى ضرورة إعادة النظر فى شكل الموازنة والتى بنيت على أساس خيار الوحدة ، أمّا على الصعيد الخارجى فقد إتضح مما لايدع مجالاً للشك ، أن اثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية لا زالت تلغى بظلالها الكثيفة على الوضع الإقتصادى بكامله وإنعكس أثرها فى الإرتفاع الكبير فى أسعار السلع أهمها:-

- ارتفاع أسعار القمح بزيادة قاربت ٤٠٪ مما استدعى المعالجة محلياً بالتسهيلات البنكية للإستيراد وتخفيض رسوم المواصفات والموانئ .
- إمتدت الزيادة فى الأسعار العالمية لسلعة السكر حيث إرتفعت أسعاره إرتفاعاً كبيراً وفى ظل وجود فجوة بين الإنتاج المحلى والإستهلاك تمت معالجة تكلفة الإستيراد بإعفاء كافة الضرائب والرسوم وفتح باب الإستيراد وضمان وصوله للمستهلك بنفس التكلفة المحلية بالإضافة الى توقع إنتاج سكر النيل الأبيض بنهاية الموسم.
- ظلت أسعار المواد البترولية مدعومة منذ سنوات طويلة مما شكل ضغوطاً كبيرة على الموازنة إضافةً الى إستمرار دعم الكهرباء فى شكل منتجات بترولية وشراء نصيب الشركات الأجنبية بالتكلفة العالمية مما إستدعى إتخاذ اجراءات تهدف الى إزالة الدعم جزئياً وتحقيق موارد تسهم فى تقديم منحة للعاملين بالدولة والمعاشيين والشرائح الفقيرة ودعم الانتاج الزراعى .

وبناء على ذلك فقد تقرر اتخاذ حزمة من السياسات والاجراءات التالية:-

١/ فى مجال ترشيد الإنفاق العام:

- تخفيض مرتبات الدستوريين على المستويين الإتحادى والولائى.
- خفض السفر الخارجى للدستوريين والتنفيذيين وموظفى الدولة بتمركز قرار السفر لدى مجلس الوزراء وخفض درجات السفر وعدد الوفود الرسمية.
- خفض ميزانية البعثات الدبلوماسية.
- إعادة النظر فى هيكل الدولة على المستوى الإتحادى والولائى.
- وقف إستيراد بعض السلع غير الضرورية.
- توجيه النقد الأجنبى نحو إستيراد السلع الضرورية مثل القمح والأدوية

٢/ فى مجال زيادة الموارد:

- تحريك أسعار المنتجات البترولية (الجازولين – البنزين – غاز الطبخ وغاز الطائرات).
- فرض رسم على السكر المحلى.

الإجراءات المتخذة لتفادى الآثار الناتجة عن القرارات:-

- زيادة دخل العاملين بالدولة بمنحة شهرية قدرها ١٠٠ جنيه لكل العاملين والمعاشيين.
- توفير وجبة مدرسية مدعومة للتلاميذ ومجانية للطلاب الفقراء .
- زيادة تغطية كفالة الطلاب الى ٢٠٠ ألف طالب.

- تحمل الرسوم الدراسية للطلاب الفقراء بالجامعات.
- دعم ٥٠٠ الف أسرة فقيرة.
- زيادة إعتمادات العلاج المجانى وتضمينه فى التأمين الصحى.
- كهربة المشروعات الزراعية المروية المستخدمة للجازولين.
- إنشاء صندوق لدعم الصناعة
- تحفيز المستثمرين من المنطقة العربية.

الخاتمـــة

تحديات مرحلة ما بعد الاستفتاء

أكبر هاجس للإنفصال هو الآثار المترتبة على الإيرادات العامة من جراء خروج عائدات البترول بعد منتصف العام الحالى والتى كان يتم إقتسامها مناصفةً مع حكومة الجنوب بموجب بروتكول قسمة الثروة فضلاً من أن معظم البترول المستخرج حالياً يقع جغرافياً فى الجنوب وبالتالى يتضح دور البترول المتزايد فى حركة الإقتصاد السودانى ما يقارب العشر سنوات ، من هنا يتضح أن المخاطر التى تهدد الاقتصاد السودانى خلال المرحلة القادمة جاءت نتيجة للتحول الاقتصادى الذى حدث فى البلاد جراء دخول النفط كمورد رئيسى للدخل والإنتاج القومى وكعامل أساسى لتحريك جمود الإقتصاد والإنتقال لمرحلة التجدد الذاتى وإستدامة النمو.

ورغم التوقعات السالبة فإن هنالك مجموعة كافية من العوامل الإيجابية يمكن التعويل عليها لمجابهة التحديات والحفاظ على المكاسب التى تحققت بعد تفجر الحراك الإقتصادى فى القطاعات الإقتصادية المختلفة وتحسن مستوى الدخول وتنشيط الإستثمارات الخارجية وتوسع الإستثمارات المحلية وقد لعبت السياسات المالية دوراً كبيراً فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى وإستدامة النمو فى تلك المرحلة من خلال تحقيق معدل نمو عالى ومستدام ، زيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال تنفيذ برامج النهضة الزراعية والتركيز على البنيات التحتية وإستقرار الأسعار والعمل على كبح جماح التضخم لذلك فإن الأوضاع الإقتصادية الراهنة والمتوقعة تتطلب إتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير والسياسات من خلال برنامج متوسط المدى (يجرى إستكماله) للمحافظة على الإستقرار الإقتصادى مع تفادى الركود و ضمان إستقرار مؤشرات الإقتصاد الكلى حيث يتوقع إنخفاض معدل النمو الإقتصادى ، زيادة عجز الموازنة العامة والميزان التجارى والعجز فى الوفاء بإلتزامات سداد الديون الخارجية .

عليه يجب التركيز فى المرحلة القادمة على تطبيق حزمة من السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية والتنسيق الكامل بينها لإعادة التوازن الداخلى والخارجى للإقتصاد وتحقيق الإستقرار الإقتصادى والمحافظة على إستدامة النمو وفيما يلى أهم السياسات والإجراءات

فى المجال المالى :-

ولاية وزارة المالية على المال العام عن طريق إحكام الرقابة والتوثيق والمساءلة القانونية.

الإستمرار فى تخفيض الإنفاق العام والتركيز على الإنفاق التنموى وفق الأولويات .

- إعادة هيكلة دولاب الدولة والمؤسسات الحكومية ترشيداً للإنفاق العام.
- العمل على تحسين وتطوير الإيرادات غير البترولية وإحداث زيادة ملموسة فى الجهد المالى والضريبى للدولة على المستويين الاتحادى والولائى.
- زيادة العائد من أرباح الهيئات والشركات الحكومية.
- تفعيل دور الولايات للعمل على تطوير و زيادة مواردها الذاتية .
- تحريك الطاقات المتوفرة فى قطاعات الإقتصاد الوطنى المختلفة وتوجيه الموارد لزيادة الإنتاج والانتاجية فى قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية ودعم الإنتاج الغذائى المحلى والصناعات التحويلية .
- الاستمرار فى تمويل مشروعات البنية التحتية فى مجال الكهرباء ، الطرق ، والسكة حديد .....الخ.
- وضع الضوابط اللازمة لمنح الإعفاءات الجمركية.
- الإستمرار فى إصدار الأوراق المالية وحصر إستخدامها فى تمويل المشروعات التنموية والسعى للحصول عى قروض ميسرة من مؤسسات التمويل المختلفة.
- دعم إستكشافات المعادن والبترول فى الشمال.

الإستمرار فى برامج الدعم الاجتماعى للشرائح الفقيرة والضعيفة فى المجتمع.

ورقة عمل بعنوان

السياسة المصرفية و الرقابيه

اعداد :

د. عبدالرحمن المهدي زكريا

تقديم :

عبدالعزيز محمد عبدالرحمن

الادارة العامة للرقابة المصرفية – بنك السودان المركزي

مقدمه :-

رقابة المصارف من اهم الواجبات الموكله للبنوك المركزيه و هى التى تميزها عن غيرها من المصارف الاخرى ، فهى ذات اهمية بالغة فى استقرار العمل المصرفى و سلامة ادائه ، و لها مرتكزات و مرجعيات بدونها تكون ضعيفه او قاصره ، و اهم مرجعيات الرقابه فى السودان قانون تنظيم العمل المصرفى ، و قانون بنك السودان المركزى ، و اللوائح الصادره بموجبهما ، اما مرتكزاتها فتتمثل فى النظم و السياسات و البرامج و الاستراتيجيات التى يعتمدها البنك المركزى بالتنسيق مع الجهات المسؤوله .

مفهوم السياسة المصرفيه و الرقابيه :-

لها عدة تعريفات تشمل في مجملها جميع الموجهات والأنشطة التنظيميه والرقابية التي تستخدم لتحقيق غاية او غايات محدده ، و تصاحب هذه السياسات ادوات ووسائل تستخدم للتأكد من التزام الجهات المعنيه بها ، و تتمثل هذه الادوات و الوسائل فى الرقابه بشقيها المباشر و غير المباشر او الرقابه المكتبيه و الميدانية .

اهداف الرقابه بصوره عامة

تهدف الرقابة و الإشراف المصرفي بصوره عامة إلى :
تحقيق السلامة المصرفية (Banking Soundness) و المحافظة على استدامتها ليقوم الجهاز المصرفي بدور الوساطة المالية (Financial Intermediation) بصوره فعاله تمكنه من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و ذلك من خلال تقديم التمويل و الخدمات المصرفية الأخرى، هذا بالإضافة إلى تفادى الآثار السالبة التي قد تترتب على ضعف الاداء المصرفى لبعض المصارف، الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان الثقة و الاحجام عن التعامل مع الجهاز المصرفي.

اهداف قطاع المؤسسات الماليه وفقا للخطة الاستراتيجية للبنك خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١ :

فى الخطة الاستراتيجية للبنك خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١ ، تم تحديد الرؤية ، الرسالة ، القيم الجوهرية ، المسؤوليات الاساسيه ، للبنك ككل ، اما الاهداف الاستراتيجية فقد حددت قطاعيا . و تمثلت الاهداف الخاصه بقطاع المؤسسات الماليه و النظم فى الاتى :

١- العمل على تطوير وترقية أداء المصارف .
٢- المراجعة الدورية للسياسات السارية للتأكد من ملاءمتها للأهداف الكلية والمعايير والأعراف الدولية مع تقييم الخدمات المصرفية ودعمها وتطويرها .
٣- متابعة المتغيرات العالمية فى مجال تنظيم و تنمية المصارف و المؤسسات المالية و غيرها ، و اجراء التدابير اللازمة لادخالها و العمل بها مع تطوير اللوائح المنظمة .
٤- اعداد الاسس والضوابط الخاصة بالمؤسسات المالية غير المصرفية ومراجعتها وتطويرها بصورة

مستمرة مع تطبيق المعايير الرقابية الفعالة عليها .
٥- الاستمرار في برنامج إعادة هيكلة واصلاح الجهاز المصرفي .
٦- تفعيل اداء المصارف العاملة بالمنطقة الحرة والمصارف الخارجية off-shore banks .
٧- تطوير الأساليب المتبعة بالمصارف عند منح التمويل بما يضمن منع التعثر بأكثر من النسب المقبولة عالميا.
٨- حث المصارف على زيادة حجم ودائعها مع تفعيل دور الاحتياطى القانونى كاداة فعالة لادارة السيولة.
٩- العمل على رفع مستوى تدريب العاملين بالمصارف فى مختلف المجالات المصرفية .
١٠- وضع مرشد لعمل الإدارة يتم فيه توضيح الأهداف والمهام وكيفية تنفيذ هذه المهام الخاصة بالوحدات والأقسام المكونة للإدارة العامة (آنذاك) .
١١- إخضاع كل المؤسسات غير المصرفية التي تمارس جزءا من العمل المصرفي لرقابة وإشراف بنك السودان المركزي .
١٢- إنشاء مؤسسات التمويل الصغير والعمل على بناء القواعد الأساسية لها وتشجيـــع القطاعات المستهدفة للتعامل معها .
١٣- تهيئة الظروف الملائمة لسوق الخرطوم للأوراق المالية ليعمل علي أساس متين وثابت يؤدي إلي تحسين مستوي الأداء المالي بالبلاد.
١٤- مكافحة عمليات غسل الأموال بالتنسيق مع اللجنة المشتركة لمكافحتها .

التقسيم السنوى لاهداف و سياسات القطاع خلال فترة الاستراتيجيه

الاهداف المذكورة تمثل اهداف كليه ، ووردت فى شكل عموميات و خطوط عريضه ، و لا يمكن تنفيذها بهذه الصوره ، لذلك تم تقسيمها الى جزئيات فرعية تنفذ خلال فترة الاستراتيجية ، و جاء ذلك على النحو الاتى :

اهداف العام ٢٠٠٧ :-

أولاً: فى مجال هيكلة الجهاز المصرفي

١- تقوية وتعزيز المراكز المالية للمصارف عن طريق :
أ- الشروع في تنفيذ البرنامج الثاني لزيادة الحد الأدنى المدفوع لرأس المال من ٣ مليار دينار إلى ٦ مليار دينار خلال الثلاث سنوات القادمة (٢٠٠٧- ٢٠٠٩م) بمقدار مليار دينار عن كل عام.
ب- الشروع فى إعداد لائحة لتنظيم وترخيص أعمال وكالات التصنيف الائتماني .
٢- الشروع في تنفيذ برنامج الدمج المصرفي وسيتم تشكيل التحالفات المصرفية كبداية لتنفيذ المشروع.
٣- الاستمرار في سياسة خصخصة بنوك القطاع العام .
٤- تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في المصارف القائمة بدلاً من تأسيس مصارف جديدة .

٥- الاستمرار في ترخيص المصارف التقليدية وفروع المصارف الأجنبية بالجنوب.

ثانياً: فى مجال تنمية وتطوير البنية التحتية المصرفية

بهدف تنمية وتطوير البنية الأساسية الداعمة للعمل المصرفي الفعال والتي تساعد المصارف على تحسين مستوى القرار التمويلى وتعزيز الشفافية ، يتركز برنامج العام ٢٠٠٧ في الآتي:

١- العمل على إنشاء مركز الاستعلام الائتماني Bureau Credit information .

٢- البدء في إعداد اللوائح المنظمة لترخيص وعمل وكالات التصنيف الوطنية وشركات الاستعلام والتقييم الائتماني .

٣- رفع نسبة الاستفادة من التمويل المصرفي من خلال إنشاء صناديق ضمان القروض وذلك بالتعاون مع إتحاد المصارف وشركات التأمين واتحاد أصحاب العمل لدراسة إمكانية قيام هذه الصناديق.

٤- دراسة وضع الأسس والضوابط لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطه (SMES) من الاستفادة من التمويل المصرفي .

ثالثاً: في مجال تنويع المؤسسات والخدمات المصرفية

١- تبنى بنك السودان المركزي وضع رؤية مستقبلية وخطه استراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر كآلية للحد من نسبة الفقر بالبلاد وذلك بالتعاون والتنسيق مع جهات الاختصاص في الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بهذا المجال .

٢- لتنفيذ الرؤية والإستراتيجية ستنشأ في مطلع العام ٢٠٠٧ وحدة التمويل الأصغر بالبنك لتطلع بمسئولية تنظيم ورقابة مؤسسات التمويل الأصغر .

٣- في الإطار أعلاه تم إعداد لائحة لتنظيم وترخيص مؤسسات قطاع التمويل الأصغر كالبنوك الريفية ومؤسسات التمويل الأصغر، كما تمً وضع تصور لسياسات التمويل الأصغر.

رابعاً : في مجال الرقابة المصرفية

١- السعي لتوقيع اتفاقيات للتعاون والتنسيق وتوحيد معايير الرقابة المصرفية عبر الحدود مع السلطات الرقابية فى الدول الأخرى خاصة ذات العلاقات الاقتصادية والتجارية مع السودان كدول الكوميسا ودول المنطقة العربية ودول شرق آسيا . كذلك الوقوف على التطورات الرقابية في المنطقة والمستجدات المتعلقة بتطبيقات معايير بازل .

٢- التنسيق مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتطبيق معايير الرقابة المصرفية الإسلامية الصادرة عنه.

٣- العمل على رفع الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال إلى ١٢٪ تمشياً مع تنفيذ البرنامج الثاني لرفع الحد الأدنى المدفوع لرأس المال .

٤- الاضطلاع بمهمة إعداد تصور لأسس وضوابط وإجراءات الإشراف والرقابة على أعمال سوق الأوراق المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية .

٥- العمل على تطوير إدارات المخاطر بالمصارف .

٦- تطوير وتقوية نظم إدارة المخاطر في الجهاز المصرفي عن طريق :

أ- تطوير وتوسيع برنامج قاعدة بيانات مخاطر العملاء وربط المصارف تقنياً بقاعدة البيانات .
ب- العمل بنظام الرقابة الميدانية كآلية رقابية يومية على أعمال المصارف بهدف تقليل المخاطر .
٧- الإعداد لتطبيق معايير بازل الجديدة .

اهداف العام ٢٠٠٨

أولاً: فى مجال هيكلة الجهاز المصرفي

١- تشجيع المصارف للوصول للحد الأدنى المستهدف لرأس المال المدفوع بنهاية عام ٢٠٠٨ (٥٠مليون جنيه) .
٢- الشروع في تنفيذ برنامج الدمج المصرفي وتكوين التحالفات من خلال تكوين المجموعات ، ووضع الأطر والأهداف لتلك المجموعات.
٣- الاستمرار في سياسة خصخصة مصارف القطاع العام.

ثانيـا: في مجال تنمية وتطوير البنية التحتية للجهاز المصرفي:-

تهدف السياسة في هذا المجال للآتي :
١- رفع كفاءة العاملين بالجهاز المصرفي من خلال تكثيف التدريب في مجال الحاسوب (نظم المعلومات، الشبكات الالكترونية، محول القيود و المقاصة الالكترونية الخ ..)
٢- العمل على تطبيق منشور الضبط المؤسسي ٩/ ٢٠٠٥ بهدف تنظيم العلاقة ما بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
وضع ميثاق شرف للعاملين بالجهاز المصرفي والمؤسسات المالية لتأكيد مراعاة الضوابط المنظمة للعمل والالتزام بها .
مواصلة العـمل في تأسيس وكالات المعلومات الإئتمانيه وتشجيع قيام وكالات التصـنيف الائتماني .
إعداد الدراسات اللازمة لإنشاء صندوق أو صناديق ضمان التمويل بالاشتراك مع اتحاد المصارف واتحاد أصحاب العمل وشركات التأمين .

ثالثـاً : العمل على توسيع قاعدة الخدمات المصرفية عن طريق:-

١- تعديل الأسس والضوابط واللوائح المنظمة للعمل المصرفي لاستيعاب متطلبات النظام التقليدي في الجنوب مع ضرورة توفير فرص التدريب الكافية لموظفي بنك جنوب السودان.
٢- تشجيع المصارف على توسيع قاعدة خدماتها المصرفية من خلال الانتشار الجغرافي وتوفير مزيدٍ من الصرافات الآلية بالولايات وإدخال نقاط البيع .
٣- التنسيق مع السلطات الرقابية الأخرى (مراقب التامين ووزارة المالية) في مجالات الرقابة، الأشراف والتنظيم على المؤسسات المالية.

رابعـاً : في مجال الرقابة المصرفية

١- بذل مزيد من الجهود لمعالجة مشكلة الديون المتعثرة أو الحد منها والنزول بنسبتها إلى النسب المتعارف عليها عالمياً .
٢- التأكد من التزام المصارف بأسس وضوابط منح التمويل المصرفي من خلال آلية المراقب الميداني.

٣- النزول بنسبة تركيز التمويل للعملاء وأعضاء مجالس الإدارات .
٤- تحديد سقف كلي (للعملاء للتمويل من الجهاز المصرفي(Over all lending limit) .
٥- العمل على تطبيق معياري إدارة المخاطر وكفاية رأس المال .
٦- مراجعة وتوحيد القوائم والتقارير المالية للمصارف لتتوافق مع المعايير الإسلامية العالمية.
٧- توفير مظلة الرقابة المصرفية لتشمل كافة المؤسسات التي تمارس جزءًا من العمل المصرفي .
٨- السعي لتوقيع اتفاقيات تعاون لتوحيد الرقابة المصرفية عبر الحدود مع السلطات الرقابية في الدول العربية ودول الكوميسا .

خامساً: تقنية وتطوير النظم المصرفية

١- البدء في إنشاء نظام للتسوية الإجمالية الآنية (RTGS).
٢-تقليل مخاطر النظم التقنية بتطوير المعايير التأمينية ومتطلبات استمرار الخدمة .
٣- التطوير التقني لشبكة سويفت (SWIFT) وفقاً لتوجيهات شركة سويفت العالمية والعمل على استخدامها في التحويلات المحلية.
٤- وضع معايير لتطوير النظم المصرفية ومراجعة إنفاذها .
٥- تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الصرافات الآلية .
٦- التوسع في نشر الصرافات الآلية ونقاط البيع .
٧- التوسع في استخدام المقاصة الإلكترونية لتشمل الولايات الأخرى غير ولاية الخرطوم .

اهداف العام ٢٠٠٩

اولا : في مجال تنظيم و تنمية الجهاز المصرفي :-

١- الاستمرار فى برنامج الهيكلة وصولا لمرحلة الدمج
٢- تشجيع المصارف للدخول فى عملية التمويل الأصغر تنفيذا لسياسة الدولة فى محاربة الفقر ودعم الفقراء
٣- العمل على تنظيم عمل المصارف العاملة فى المناطق الحرة حتى لا يتعارض عملها مع قانون تنظيم العمل المصرفى
٤- حث المصارف للوصول للحد المستهدف من رأس مالها وهو ٦٠ مليون جنيه .
٥- البدء فى تنفيذ الترميز الإلكتروني
٦- مواصلة الجهود لمعالجة مشكلة الديون المتعثرة والنزول بنسبتها إلى النسب المتعارف عليها عالمياً.
٧- تطوير مجموعات التحالفات المصرفية الحالية.

ثانيا : فى مجال الرقابة المصرفية

٨- الاستمرار فى تطبيق المعايير الرقابية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية ومعايير بازل (٢).
٩- تعزيز وتطوير دور الرقابة الذاتية بالمصارف .

١٠- تقوية وتدعيم الرقابة المصرفية من خلال تطبيق توصيات البعثة الفنية لصندوق النقد الدولي .
١١- توسيع مظلة الشفافية والإفصاح فى القوائم المالية للمصارف .
١٢- التنسيق مع فرع بنك جنوب السودان فيما يتعلق بدعم وتطوير إدارة الرقابة المصرفية بالفرع وتبادل المعلومات بين الإدارتين
١٣- تطوير الدور الرقابي للمؤسسات المالية غير المصرفية ولمؤسسات التمويل الأصغر .
١٤-تطوير العلاقات الرقابية مع الجهات الرقابية فى الدول التى تربطنا بها علاقات إقتصادية ومالية كدول الكوميسا والدول العربية .

ثالثا : نظم الدفع

١٥- مواصلة العمل فى نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS).
١٦- تطوير وتجويد نظم الدفع الحالية عن طريق إعتماد سداد الخدمات الحكومية عبر النظام الإلكتروني ، تجويد خدمات الصرافات الآلية ونقاط البيع ، التوعية بالتقنية المصرفية فى مجال البطاقات والنقود البلاستيكية .
١٧- نشر المقاصة الإلكترونية لتشمل بقية الولايات .
١٨- ترميز أدوات الدفع الأخرى خلاف الشيكات حتى يمكن التعامل معها إلكترونياً.
١٩- إصدار قانون خاص بنظم الدفع .
٢٠- تطوير المعايير التأمينية ومتطلبات استمرار الخدمة لنظم الدفع ومراجعة إنفاذها .
٢١- وضع المعايير والمواصفات لأنظمة الجهاز المصرفى مما يكفل توافقها مع المعايير العالمية .

رابعا : ضوابط وموجهات عامة للمصارف الإسلامية والتقليدية

٢٢- على جميع المصارف الإسلامية التقيد التام بمنشورات وتوجيهات بنك السودان المركزي المتعلقة بأسس وضوابط منح التمويل المصرفي والضوابط والموجهات المصرفية العامة.
٢٣- على جميع المصارف التقليدية التقيد التام بمنشورات وتوجيهات بنك جنوب السودان الفرع المتعلقة بأسس وضوابط منح التمويل المصرفي والضوابط والموجهات المصرفية العامة.
٢٤- على المصارف مراعاة أن تكون رسوم خدماتها المصرفية في مستوى متناسب مع التكلفة الحقيقية لتلك الخدمات، مع الالتزام بعرضها فى الوسائط الإعلامية بصورة دورية وإرسال نسخة منها لبنك السودان المركزي وبنك جنوب السودان الفرع .
٢٥- على المصارف طلب حضور المالك شخصياً فى حالة الرهن العقاري لأغراض التمويل ولا يقبل التوكيل مع مراعاة معاينة موقع العقار المراد رهنه .
٢٦- يجوز للمصارف قبول شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) وشهادات الإستثمار الحكومية (صرح) كضمان لمنح التمويل ولحامل الشهادة فقط.
٢٧- يجوز للمصارف الإسلامية والتقليدية قبول السندات الحكومية كضمان لمنح التمويل .

اهداف و موجهات العام ٢٠١٠

اولا : فى مجال تنظيم و تنمية الجهاز المصرفي :-

١- تطوير مجموعات التحالفات المصرفية الحالية وصولا لمرحلة الدمج المصرفي الكامل.
٢- العمل على تنظيم عمل المصارف العاملة في المناطق الحرة حتى لا يتعارض عملها مع قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة ٢٠٠٣م.
٣- إلزام المصارف برفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع من ٦٠ مليون جنيه إلى ١٠٠ مليون جنيه بنهاية عام ٢٠١١م وذلك بواقع ٢٠ مليون جنيه لكل عام .
٤- التوسع في برنامج الترميز الالكتروني ليشمل جميع عملاء المصارف .
٥- مواصلة الجهود لمعالجة مشكلة الديون المتعثرة والنزول بنسبتها إلى النسب المتعارف عليها عالمياً.
٦- حث المصارف على التركيز على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع والعمليات الممولة حيث أنها تمثل الضمان الحقيقي لنجاح المشروع .
٧- القيام برفع الوعي المصرفي في جنوب السودان من خلال حملات إعلامية وبرامج توعية أخرى .

ثانيا : فى مجال الرقابة المصرفية

٨- تفعيل الالتزام بتطبيق معايير بازل (٢) .
٩- تعزيز وتطوير دور الرقابة الذاتية بالمصارف من خلال تفعيل دور مجالس الإدارات وتنمية أنظمة الضبط والمراجعة الداخلية.
١٠- إلزام المصارف بتطبيق المنشورات والتوجيهات الصادرة من بنك السودان المركزي وبنك جنوب السودان الفرع.
١١- تقوية وتدعيم الرقابة المصرفية من خلال تطبيق توصيات البعثة الفنية لصندوق النقد الدولي.
١٢- توسيع مظلة الشفافية والإفصاح في القوائم المالية للمصارف .
١٣- التنسيق فيما يتعلق بدعم وتطوير إدارة الرقابة المصرفية بالفرع وتبادل المعلومات بين الإدارتين.
١٤- تطوير الدور الرقابي للمؤسسات المالية غير المصرفية ولمؤسسات التمويل الأصغر .
١٥- تطوير العلاقات الرقابية مع الجهات الرقابية في الدول التي تربطنا بها علاقات اقتصادية ومالية كدول الكوميسا والدول العربية.
١٦- مواصلة العمل على تفعيل إدارات المخاطر والمراجعة الداخلية للمصارف في ضوء الممارسات والمعايير الدولية .

رابعا : فى مجال نظم الدفع والتقنية

١٧- مواصلة العمل في نظام التسويات الإجمالية الآنية (RTGS).
١٨- الدخول في نظام الدفع و التسويات الإقليمي لدول الكوميسا (REPSS) والدول العربية .
١٩- تطوير وتجويد نظم الدفع الحالية عن طريق اعتماد سداد الخدمات الحكومية عبر النظام الإلكتروني ، تجويد خدمات الصرافات الآلية ونقاط البيع ، التوعية بالتقنية المصرفية في مجال البطاقات والنقود البلاستيكية والنقود الالكترونية و التي سيتم تنظيم التعامل بها من قبل البنك المركزي .

٢٠- نشر المقاصة الإلكترونية لتشمل بقية الولايات .
٢١- ترميز أدوات الدفع الأخرى خلاف الشيكات حتى يمكن التعامل معها إلكترونياً.
٢٢- إصدار قانون خاص بنظم الدفع .
٢٣- تطوير المعايير التأمينية ومتطلبات استمرار الخدمة لنظم الدفع ومراجعة إنفاذها .
٢٤- وضع المعايير والمواصفات لأنظمة الجهاز المصرفي بما يكفل توافقها مع المعايير العالمية .

خامسا : ضوابط وموجهات عامة للمصارف التقليدية

٢٥- على جميع المصارف التقليدية التقيد التام بمنشورات وتوجيهات بنك جنوب السودان الفرع المتعلقة بأسس وضوابط منح التمويل المصرفي والضوابط والموجهات المصرفية العامة.
٢٦- على المصارف مراعاة أن تكون رسوم خدماتها المصرفية في مستوى متناسب مع التكلفة الحقيقية لتلك الخدمات، مع الالتزام بعرضها في الوسائط الإعلامية بصورة دورية وإرسال نسخة منها لبنك السودان المركزي (الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي) وبنك جنوب السودان الفرع .
٢٧- على المصارف طلب حضور المالك شخصياً في حالة الرهن العقاري لأغراض التمويل ولا يقبل التوكيل مع مراعاة معاينة موقع العقار المراد رهنه .
٢٨- يجوز للمصارف قبول شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) وشهادات الاستثمار الحكومية (صرح) كضمان لمنح التمويل ولحامل الشهادة فقط.
٢٩- يجوز للمصارف التقليدية قبول السندات الحكومية كضمان لمنح التمويل .
٣٠- العمل على توسيع خدمات التأمين في مجال القطاع الزراعي والصناعي لإنشاء مؤسسة لتأمين وضمان التمويل الزراعي والصناعي .
٣١- توجيه أساليب التمويل الجماعي ومحافظ التمويل لتمويل المشاريع المستهدفة بالموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٠م.
٣٢- تقويم تجربة محافظ التمويل بالمصارف التجارية ، مع النظر في إمكانية إنشاء المزيد من المحافظ التمويلية وتقديم الحوافز المادية والفنية لها.
٣٣- على المصارف التركيز على جدوى المشروع وموقف العميل بدلاً عن التركيز على الرهونات والضمانات عند منحها للتمويل .
٣٤- على المصارف عند منح التمويل مراعاة أن تكون جملة التمويل الممنوح في أي وقت من الأوقات للمناطق الريفية بواسطة أي من فروعها العاملة بنسبة لا تقل عن ٧٠٪ من جملة الودائع المستقطبة من تلك المناطق .

اهداف و موجهات العام ٢٠١١
السياسات المصرفية والرقابية وتطوير نظم الدفع والتقنية المصرفية
أ/ في مجال تنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

١- تطوير مجموعات التحالفات المصرفية الحالية وصولا لمرحلة الدمج المصرفي الكامل.

٢- تنظيم عمل المصارف العاملة في المناطق الحرة.
٣- الاستمرار في تنفيذ معايير الضبط المؤسسي.
٤- الاستمرار في إستكمال برنامج الترميز الالكتروني ليشمل جميع عملاء المصارف، وانشاء وكالة المعلومات الائتمانية ووكالات التصنيف الائتماني.
٥- تقوية أسس منح التمويل بالمصارف .
٦- تشجيع انشاء مصارف ولائية والعمل علي انتشار الفروع.
٧- استكمال انشاء بنك تنمية واعمار دارفور.
٨- تفعيل دور شركات التمويل التأجيري والتعريف بكيفية التعامل معها لتؤدي دورها في الاقتصاد.

ب/ في مجال الرقابة المصرفية :-

٩- تفعيل الالتزام بتطبيق المعايير الرقابية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية ومعايير بازل (٢).
١٠- تعزيز وتطوير دور الرقابة الذاتية بالمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية من خلال تفعيل دور مجالس الإدارات وتنمية أنظمة الضبط والمراجعة الداخلية.
١١- تعميق إلتزام المصارف بضوابط وتوجيهات بنك السودان المركزي.
١٢- تطوير آليات الرقابة غير المباشرة.
١٣- الالتزام بالصيغ الاسلامية في تنفيذ العقود ومنح التمويل، وحث المصارف علي استخدام صيغ اخري غير صيغة المرابحة في المدي المتوسط والطويل في النظام المصرفي الاسلامي.
١٤- تقوية وحدات الرقابة المصرفية بفروع بنك السودان المركزي.
١٥- الاستمرار في تطبيق معايير الشفافية والإفصاح.
١٦- تطوير الدور الرقابي علي المؤسسات المالية غير المصرفية ومؤسسات التمويل الأصغر.
١٧- تطوير العلاقات الرقابية مع الجهات التي تربطنا بها علاقات اقتصادية ومالية كدول الكوميسا والدول العربية .
١٨- مواصلة العمل على تفعيل إدارات المخاطر والمراجعة الداخلية للمصارف في ضوء الممارسات والمعايير الدولية .
١٩- تعزيز الإجراءات الرقابية والوقائية في مجال الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالتنسيق مع الوحدة الإدارية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
٢- مواصلة الجهود لمعالجة مشكلة الديون المتعثرة والنزول بنسبتها إلى النسب المتعارف عليها عالمياً.
٢١- إستحداث نظام خاص بتفتيش المصارف بغرض ترقية أداء المصارف من ناحية أنظمة العمل وسلامتها.
٢٢- تطوير نظام معالجة شكاوي المتعاملين مع المصارف من الجمهور بما يضمن حسن اداء المصارف والمؤسسات المالية، وتوفير الحماية للمستفيدين من الخدمات المصرفية والمالية.
٢٣- إستمرار التنسيق مع بنك جنوب السودان فيما يتعلق بدعم وتطوير إدارة الرقابة المصرفية.

ج/ في مجال نظم الدفع والتقنية المصرفية :

٢٤- إستكمال العمل في نظام التسويات الإجمالية الآنية (RTGS).

٢٥- تطوير محول القيود القومي والتوسع في الربط الاقليمي.

٢٦- تطوير تطبيق نظم التقنية الحديثة التي تساعد في حماية وتأمين المصارف.

٢٧- التوسع في العمل للدخول في نظام الدفع و التسويات الإقليمي لدول الكوميسا(REPSS) والدول العربية .

٢٨- تطوير وتجويد نظم الدفع الحالية عن طريق اعتماد سداد المدفوعات الحكومية عبر النظام الإلكتروني ، تجويد خدمات الصرافات الآلية ونقاط البيع ، التوعية بالتقنية المصرفية في مجال البطاقات، والنقود البلاستيكية، والنقود الالكترونية، والتي سيتم تنظيم التعامل بها من قبل البنك المركزي .

٢٩- إستكمال العمل في المقاصة الإلكترونية لتشمل ولايات الجنوب.

٣٠- ترميز أدوات الدفع الأخرى خلاف الشيكات حتى يمكن التعامل معها إلكترونياً.

٣١- إصدار قانون خاص بنظم الدفع .

٣٢- تطوير المعايير التأمينية ومتطلبات استمرار الخدمة لنظم الدفع ومراجعة إنفاذها .

٣٣- وضع المعايير والمواصفات لأنظمة الجهاز المصرفي بما يكفل توافقها مع المعايير العالمية.

د/ ضوابط وموجهات عامة:

٣٤- على جميع المصارف الإسلامية التقيد التام بمنشورات وتوجيهات بنك السودان المركزي المتعلقة بأسس وضوابط منح التمويل المصرفي والضوابط والموجهات المصرفية العامة.

٣٥- على المصارف مراعاة أن تكون رسوم خدماتها المصرفية في مستوى متناسب مع التكلفة الحقيقية لتلك الخدمات، مع الالتزام بنشرها في الوسائط الإعلامية بصورة دورية وإرسال نسخة منها لبنك السودان المركزي (الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي).

٣٦- على المصارف طلب حضور المالك شخصياً في حالة الرهن العقاري لأغراض التمويل ولا يقبل التوكيل مع مراعاة معاينة موقع العقار المراد رهنه .

٣٧- يجوز للمصارف قبول كافة الاوراق المالية كضمان لمنح التمويل لمالكيها و/أو الاشخاص الموكل لهم مع اخذ التحوطات اللازمة.

٣٨- العمل على توسيع خدمات التأمين في مجال القطاع الزراعي والصناعي بإنشاء مؤسسة لتأمين وضمان التمويل الزراعي والصناعي .

٣٩- تشجيع التمويل الجماعي، ومحافظ التمويل لتمويل المشاريع المستهدفة بالموزانة العامة للدولة للعام ٢٠١١م.

٤٠- تقييم تجربة محافظ التمويل بالمصارف التجارية ، مع النظر في إمكانية إنشاء المزيد وتقديم الحوافز المادية والفنية لها.

٤١- على المصارف التركيز على جدوى المشروع وموقف العميل علاوة عن التركيز على الرهونات

والضمانات عند منحها للتمويل .

٤٢- على المصارف عند منح التمويل مراعاة أن تكون جملة التمويل الممنوح في أي وقت من الأوقات للمناطق الريفية بواسطة أي من فروعها العاملة بنسبة لا تقل عن ٧٠٪ من جملة الودائع المستقطبة من تلك المناطق .

المرتكزات الاساسيه فى انجاح السياسات

بعد استعراض السياسات و الموجهات الرقابيه حسب تقسيمها السنوى ، يجدر بنا ان نوضح اهم المرتكزات التى تعين البنك المركزى على تطبيق هذه السياسات بنجاح حتى تحقق الغرض المنشود منها بما يعود بالنفع على المجتمع باكمله ، و تتمثل المرتكزات فى الاتى :

اولا : الضبط المؤسسى :

اهداف الضبط المؤسسى :

أ/ تسيير العمل اليومى وفق برامج و اجراءات عمل محددة و ملائمة .

ب/ التزام المؤسسة بالسلوكيات و الممارسات المهنية السليمة و الآمنه مع الالتزام بالقوانين و اللوائح و الضوابط الرقابيه و الاشرافية .

ج/ حماية حقوق و مصالح المودعين .

د/ حماية حقوق و مصالح اصحاب حسابات الاستثمار من خلال وضع الاستراتيجية السليمة .

مقومات الضبط المؤسسى

أ/ وضع القيم و المبادىء و المعايير لضبط العمل و الاداء مع ايجاد آلية لضمان الالتزام بها ووضع الخطط و السياسات و الاليات لتقييم اداء المؤسسة و العاملين بها .

ب/ تحديد المسؤوليات و الصلاحيات و سلطات اتخاذ القرار من مستوى المجلس حتى ادنى المستويات الادارية .

ج/ ايجاد آلية للتنسيق بين مجلس الادارة و الادارة التنفيذية و المراجعين .

د/ وضع نظام قوى و فعال للرقابة الداخلية ووسائل الوقاية و الضبط الداخلى .

هـ/ تقوية و تعزيز الرقابة و التحكم فى مخاطر التمويل للاطراف ذات العلاقه و اصحاب المصالح المتداخلة من كبار العملاء و المساهمين و المديرين و متخذى القرار .

و/ وضع نظام للحوافز المالية و الادارية للعاملين بكافة قطاعاتهم .

ز/ ايجاد نظام لتوفير و حفظ و تدفق المعلومات داخليا و خارجيا .

ثانيا : ادارة المخاطر: مقومات ادارة المخاطر تتمثل فى الاتى :

أ/ رسم السياسات و الخطط المتعلقه بادارة المخاطر بكافة انواعها .

ب/ انشاء ادارة للمخاطر : الهدف من انشاء هذه الاداره يتمثل فى :

١- التعرف على مصدر الخطر .

٢- قياس احتمالية وقوع الخطر .

٣- تحديد مقدار التأثير على الايرادات ، الدخل ، و الاصول .
٤- تقييم الاثر المحتمل على اعمال المصرف .
٥- تخطيط ما يجب القيام به فى مجال الضبط و السيطرة لتقليل الاثر او الغاء مصادر الخطر .

ثالثا : ضبط التمويل المصرفى

معظم المخاطر التى تتعرض لها المصارف تنتج عن التمويل ، و يتطلب ذلك الدقه و الحذر الشديد ، عند منح التمويل المصرفى ، و ذلك باعطاء عناية فائقه للاتى :
١- التحقق من استيفاء العميل لشروط الجدارة الائتمانيه .
٢- التقيد بضوابط الضمانات .
٣- الالتزام بحدود التركيز المسموح بها .
٤- التحقق من كفاية الموارد المتاحه للتمويل و المواءمة بين آجال الموارد و الاستخدامات.
متابعة التمويل الممنوح ضمانا لسير العمليه وفقا لغرضها الاساسى .

رابعا : تعزيز الشفافيه

الشفافيه لها اهميه بالغه فى تعزيز الثقه بين المصرف و المساهمين و المودعين و اصحاب المصلحة ، بالاضافه الى البنك المركزى ، و تحقق بالافصاح الكافى عن الاتى :
١- الاداء المالى .
٢- الموقف المالى .
٣- ادارة المخاطر .
٤- استراتيجيات المصرف و سياساته .
٥- حجم و نوعية المخاطر التى يتعرض لها المصرف (مخاطر التمويل ، مخاطر السوق ، مخاطر السيوله ، مخاطر العمليات ، المخاطر القانونية ...الخ) .
٦- السياسات المحاسبيه .
٧- المعلومات الاساسيه المتعلقه بالمصرف و ادارته و مستوى الضبط الداخلى به .

و الله و لى التوفيق ،،،،،،،،،،

ورقة عمل بعنوان

دور سياسات النقد الأجنبي في المحافظة علي إستقرار القطاع الخارجي بالسودان

اعداد وتقديم :

د. نجم الدين حسن إبراهيم

نائب مدير إدارة السياسات

بنك السودان المركزي

مستخلص:

يعتبر القطاع الخارجي للدولة مرآة لإقتصادها من وجهة نظر العالم الخارجي، بحكم أنه يُظهر بيان تدفقات الأموال العمليات الخاصة بالنقد الأجنبي والاعتمادات كافة، وبالكاد نجده يصف العمليات الخاصة بالإنتاج والعمليات المالية التي تتم في البلد المعني والعالم الآخر علي أساس تبادلي. كما أنه يظهر التغيرات الحاصلة في الموجودات والمطالب المتعلقة بمختلف القطاعات؛ أي إنه يتمحور حول العلاقات المالية بدلاً من الإنتاج أو الدخل.

يقاس الإقتصاد من وجهة نظر العالم الخارجي بموقف ميزان المدفوعات الذي ما هو إلا إظهار علاقات الدولة الاقتصادية مع العالم الخارجي، إذ تسجل فيه موارد الدولة من الخارج وكذلك مدفوعاتها إليه ضمن مدة محددة وسبب معين، لذلك يري الإقتصاديون أن موقف الميزان الخارجي يتطلب أن يكون موافقاً في معظم الأوقات مما يعرف بالإستقرار الخارجي.

إذاً الإستقرار الخارجي هو تسخير كل الإمكانات المحلية والأجنبية من أجل خلق موقف خارجي قوي ومستدام، فإذا حدث أي إختلال تدخل السلطات بسياسات وإجراءآت مختلقة ومتسقة مع السياسات الإقتصادية الكلية من أجل إعادة التوازن فيه، وتُعني هذه الورقة بإعطاء ملامح عامة عن القطاع الخارجي بالسودان والتطور التأريخي لسياسات النقد الأجنبي قبل وبعد التحرير وأثناء الأزمة المالية والسياسات الإستثنائية للعام ٢٠١١م واضعين في الحسبان كل النظريات الخاصة بميزان المدفوعات وكيفية معالجة الإختلال فيها.

مقدمة:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.[١] مما يعني أنه عبارة عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية و المالية التي تتم بين الدولة و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة .[٢] كما أنه في الإمكان تعريفه بأنه سجل لحقوق الدولة والتزاماتها خلال فترة معينة.[٣]

أهمية ميزان المدفوعات :

إن أهمية تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية تعتبر مسألة إستراتيجية لأي اقتصاد وطني وذلك للأتي:[٥]

- يعكس قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكييفه مع المتغييرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات.
- يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية بحيث يساهد ذلك في متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية .[٦]
- يتساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد
- يقيس الموقف الدولي للقطر.

هيكل ميزان المدفوعات :

يتركب ميزان المدفوعات من ثلاثة حسابات أساسية هي:[٧]

١ – الحساب الجاري :

يشمل هذا الحساب جميع المبادلات من السلع و الخدمات و الذي يتألف من عنصرين، أهمهما:

(١) الميزان التجاري:- والذي يعكس موقف صادرات السلع وواردتها خلال فترة محددة، وهو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات[٨].

(٢) ميزان الخدمات:

والذي تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل و التأمين و السياحة والملاحة و الخدمات المالية .....إلخ.

٢– حساب رأس المال:

ويطلق عليه دائماً حساب التحركات الرأسمالية، والذي يتضمن جميع العمليات التي تمثل تغيراً في مراكز الدائنية و المديونية للدولة سواء أن كانت:

(أ) رؤوس الأموال الطويلة الأجل التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة، و الأوراق المالية (أسهم و سندات) أي بيعها و شرائها من وإلى الخارج أو

(ب) رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل، والقروض القصيرة الأجل..إلخ [٩].

٣- أخطاء ومحذوفات:

حيث يستعمل هذا الحساب من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية، وتستخدم هذه الفقرة أيضا في حالات الخطأ في تقسيم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات و/أو عدم الإفصاح عن مشترياته حكومية حسب ضرورات الأمن القومي للبلد.

٤-أسباب اختلال ميزان المدفوعات :

توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل و لعل أهمها: [١٢]

١- التقييم الخاطىء لسعر صرف العملة المحلية:

حيث توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و سعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات .إما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الإختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية و التي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

٢- أسباب هيكلية :

و هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للإقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة، بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية).

٣- أسباب دورية :

و هي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج و الدخول و الأثمان و تزداد معدلات البطالة، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج و ترتفع الأثمان و الأجور و الدخول فتقل قدرة البلد على التصدير و تزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات [١٣]

٣- الظروف الطارئة :

قد تحصل أسباب عرضية مثل الكوارث الطبيعية و اندلاع الحروب و التغير المفاجىء في أذواق المستهلكين محليا ودوليا.

٤- أسباب أخرى :

تتمثل في إنخفاض الإنتاجية نتيجة قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات و التجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة [١٥] و تمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما[١٦].

طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات:

١- التصحيح عن طريق آلية السوق :

استقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هده النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة[١٧] .و تأخذ هده الطريقة ثلاث أشكال هي:

أ/ التصحيح عن طريق آلية الأسعار :[١٨] و يختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب، و يتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاث شروط أساسية هي :

- ثبات أسعار الصرف .
- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر.
- مرونة الأسعار و الأجور (أي حرية حركتها).

ب/ التصحيح عن طريق سعر الصرف : و هي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية، و اتخاذ نظام سعر صرف حر [١٩] وعدم تقييده من قبل السلطات النقدية. و تتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية ، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماما.[٢٠]

ج/ التصحيح عن طريق الدخول :[٢١]تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول و آثارها على الصرف الأجنبي و بالتالي على وضع ميزان المدفوعات و أهم شروط النظرية هي:

- ثبات أسعار الصرف .
- جمود الأسعار (ثباتها).
- الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق .

د/ طريقة المرونات (أو التجارة):[٢٣]جاءت طريقة المرونات لتعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة (خصوصا من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة)، فتخفيض قيمة العملة المحلية حسب هذه الطريقة قد لا تؤدي إلى الهدف المرجو منها و ذلك لأنها :

١- تتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب الى الصادرات للبلد و استيراداته.
٢- تعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني وخاصة مدى القدرة الاستيعابية (الامتصاص) له.
٣- التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة : تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات [٢٤].**فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في :**

- بيع الأسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان .
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
- استخدام نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في :

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية ....الخ.
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.
- بيع الأسهم و السندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.[٢٥]

نظرة عامة لموقف ميزان المدفوعات بالسودان:

- خلال الثلاثة وخمسون عاماً الماضية منذ ١٩٥٧ وحتى ٢٠٠٩ سجل ميزان المدفوعات خمسة وثلاثون حالة عجز وسبعة عشر حالات فائض وحالة توازن واحدة.
- أما خلال التسعينات فإن الفائض الذي تحقق كان في الأعوام ٩٤- ٩٨-١٩٩٩م بحوالي ١٧,٩مليون دولار ، ٢٥,١ مليون دولار و ١١١,٥ مليون دولار على التوالى إذ لم يكن للصادرات دوراً كبيراً فيه ، حيث كان الميزان التجاري في حالة عجز ، بينماجاء معظم الفائض من حساب رأس المال والذي بلغ ٢١٠,٠ مليـون دولار و٣٧٩,١ مليون دولار و ٤١٣,٢ مليون دولار على التوالي.
- وفي العام ٢٠٠٠ سجل الميزان الكلى فائضاً قدره ١٦٥,٤٠ مليون دولار نتج عن الفائض في الميزان التجاري (٤٤٠,٢٩ مليون دولار) نسبة للزيادة الكبيرة في الصادرات وذلك بسبب دخـول البترول السوداني (١٣٥٠,٧٦ مليون دولار).
- في العام ٢٠٠٣ سجل ميزان المدفوعات فائضاً قدره ٤٢٢,٥٦ مليون دولار أما الميزان التجاري فقد سجل فائضاً قدره ٦,٠٧ مليون دولار وذلك نتيجة للزيادة في صادرات البترول ، أما حساب رأس المال سجل فائضاً كبيراً بلغ ١٣٨٩,٩٣ مليون دولار وذلك نتيجة للتدفقات الكبيرة للإستثمارات الأجنبية .
- أما في العام ٢٠٠٤ فقد سجل ميزان المدفوعات فائضاً كبيراً بلغ ٧٣٠,١٨ مليون دولار ، أما الميزان التجاري فقد سجل فائضاً بلغ ١٩١,٥٧ مليون دولار وذلك نسبة للزيادة في صادرات البترول وكذلك سجل الحساب المالي والرأسمالي فائضاً قدره ١٣٥٣,٨٣ مليون دولار
- تم بناء إحتياطيات مقدرة حيث إرتفع الإحتياطي النقدي من ١،٢ شهر كما في ١٩٩٩م إلي ٣،٥ أشهر إيرادات خلال العام ٢٠٠٨م وفي تحسن مستمر ، وكان بناء الإحتياطي الرسمي للبنك المركزي في الأسواق العالمية نتيجة للإستثمار الإجنبي بالبلاد في القطاعات الإقتصادية الإستراتيجية كالبترول.

تطور سياسات النقد الأجنبي لمعالجة الإختلال:

أولا: سياسات ما قبل التحرير الإقتصادى:

طبق بنك السودان نظام سعر الصرف الثابت منذ عام ١٩٥٨ عقب انضمام السودان لعضوية صندوق النقد الدولي ، وفى أغسطس ١٩٧١ تم ربط الجنيه بالدولار الأمريكي، ومنذ نهاية السبعينات بدأ السودان يستخدم سياسة تخفيض سعر الصرف كأداة لتحقيق التوازن الخارجي وذلك لتدهور موقف ميزان المدفوعات والندرة العامة في النقد الأجنبي مع الحاجة الكبيرة للصرف على مشروعات التنمية، ولذلك تم إدخال نظام تعدد أسعار الصرف لأول مرة بالبلاد في عام ١٩٨١ فبالإضافة إلى السعر الرسمي

أصبح هنالك سعر تشجيعي لبعض الصادرات والضريبة على الواردات وسعر تشجيعي لتحويلات المغتربين .

لقد أتبعت الدولة خلال الستينات والسبعينات سياسات الرقابة المطلقة على النقد الأجنبي ، وذلك باحتكارها لحصيلة النقد الأجنبي وتوزيعها على الراغبين وفق شروط معينة بحيث تكون هنالك ميزانية محددة لاستخدامات موارد النقد الأجنبي تقتصر على استيراد السلع الأساسية .

أما الفترة "١٩٧٩ ـ ١٩٨٩" فقد شهدت تغييرات مستمرة في سياسات النقد الأجنبي بدأت بإلغاء سياسة التحكم في موارد النقد الأجنبي في سبتمبر ١٩٧٩ . وتنظيم سوق النقد الأجنبي إلى سوق رسمي وسوق موازى ، ويمكن أن نبرز أهم ملامح سياسات النقد الأجنبي في تلك الفترة في الآتي :

أ) التخفيض المستمر لقيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية .

ب) تعدد الجهات التي تحدد سعر الصرف (بنك السودان ، لجنة التعامل في موارد السوق الحر ، السوق المصرفية الحرة).

ج) التحويل المستمر لحصيلة الصادرات من السوق الرسمي إلى السوق الحر .

د) ازدهار السوق الموازى للعملة .

هـ) السماح بفتح صرافات للتعامل بالنقد الأجنبي .

لذلك فإن فى الفترة التى سبقت التحرير الإقتصادى أصدر بنك السودان مجموعة من المنشورات هدفت لزيادة حصيلة الصادرات لزيادة إيرادات النقد الأجنبي؛ بضمان وصول حصيلة الصادرات إلى داخل البلاد وإستغلالها بالصورة المثلى بجلب مدخلات إنتاج ضمن سياسة التجنيب، فى هذا الشأن أتخذت مجموعة من التدابير شملت الجوانب التالية :-

أ/ سعر الصرف

تميزت الفترة ما قبل التحرير بتعدد أسعار الصرف، وقد تلاحظ فى هذه الفترة أن السلطات لم تركز على سياسة تخفيض سعر الصرف كعامل هام لزيادة الصادرات بدليل أنه وفى أغلب الأحيان كان الصادر كله أو جزء منه بالسعر الرسمى وهو السعر الأقل مما يعنى فرض ضريبة ضمنية على المصدر (Implicit tax)، وقد دفعت هذه السياسة بالمصدر إلى عدم تحويل كامل حصيلته للبلاد تجنباً للخسارة، ولتعويض المصدر عن خسارته فى سعر الصرف ظهرت الحاجة إلى سياسة التجنيب.

ب/ التجنيب

فى يونيو ١٩٩٠م تم تعديل لائحة التعامل بالنقد الأجنبى الصادرة عن بنك السودان لعام ١٩٧٩م وخاصة فى الفصل الخاص بالتجنيب فورد فى اللائحة الآتى :-

(١) يجوز لأى مصدر الحصول على نسبة من حصيلة الصادرات حسبما يحددها بنك السودان من وقت لآخر.

(٢) يحق للمصدر الإحتفاظ بحصيلة الصادر المجنبة في ذات اللائحة فى حساب خاص بالعملات الحرة فى أحد البنوك المعتمدة وتستخدم فى استيراد السلع التى يحددها بنك السودان بالتنسيق مع وزارة التجارة الخارجية وفى حالة عدم الإستخدام خلال الفترة المحددة يجوز لبنك السودان شراء الحصيلة

ودفع المقابل بالعملة المحلية بالسعر السائد عن تنفيذ الشراء.

ثانياً: سياسات النقد الأجنبي بعد التحرير الإقتصادى

فى فبراير ١٩٩٢م أعلنت الدولة إنتهاج سياسة التحرير الإقتصادى بعد أن رأت أن السياسات السابقة قد أدت إلى تشوهات خطيرة فى العملية الإنتاجية ، وهذه السياسة تعنى فى المقام الأول أن السوق هو المحرك الأساسى للموارد الإقتصادية لمواجهة إحتياجات المستهلكين وتعظيم العائد على الإستثمارات وهذا الأمر سيؤدى بدوره إلى تحقيق أعلى درجة من الكفاءة للإقتصاد السودانى . فالقطاع الخاص والذى يعمل بهدف تعظيم العائد على الإستثمارات يحاول إستغلال الموارد المتاحة بكفاءة عالية وخاصة فى ظل السوق التنافسية. لذلك هدفت الدولة من تطبيق سياسة التحرير إلى تحقيق الآتى :-

(١) تحرير سعر الصرف لتحقيق عائد مجزى للمصدرين يساعد على زيادة وتحريك إنسياب الصادرات.

(٢) تشجيع المستثمرين الأجانب والسودانيين مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج وبالتالى تحسين الصادر.

(٣) تحرير أسعار السلع بتشجيع المنتجين فى القطاعات المنتجة الزراعية والحيوانية والصناعية ويدفعهم إلى زيادة الإنتاج افقياً ورأسياً مما يؤدى إلى تحقيق الإكتفاء الذاتى وزيادة الصادر.

وهذا يعنى أن إتباع سياسة واقعية لسعر الصرف تعكس التكلفة الحقيقية للمنتجات والصادرات من العوامل المهمة لتحفيز الإنتاج والصادرات ، وفى الحقيقة فإن بعض مشاكل الإنتاج والصادر التى تبدو للوهلة الأولى هيكلية أو بنيوية يمكن حلها جزئياً على الأقل فى ظل سعر صرف مجزى مما يدفع منتجى سلع الصادر لرفع أجور العمال فى القطاع الزراعى فى الشهور التى يقل فيها العمال وبالتالى يخفف ذلك من مشكلة العمال الموسميين. كما يؤدى تحرير سعر الصرف ومعالجة السياسات التى تعوق حركة الصادر إلى زيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبى مما يساهم فى حل مشكلة النقل والترحيل (بترول، قطع غيار ...الخ) كذلك فإن تقليص هيمنة الحكومة على الإقتصاد يُعتبر عاملاً آخر من عوامل تحفيز الإنتاج وبالتالى كمية الصادرات .

فبعد سياسات التحرير الإقتصادى إنتهجت العديد من السياسات فيما يخص النقد الأجنبى ، تمثلت فى الجوانب التالية :-

أ/ سعر الصرف

بعد الأخذ لسنوات طويلة بنظام تثبيت وتعدد أسعار الصرف، أُدخل نظام موحد لسعر الصرف فى فبراير ١٩٩٢م وتم بذلك إلغاء النظام الذى يعتمد على سوق الصرف الرسمى والحر للعملات إضافة لسوق التجنيب. وإنتقلت جميع عمليات النقد الأجنبى فى السودان إلى السعر الموحد والذى حُدد ب ٩٠ جنيه سودانى للدولار. وقد أُعتبر هذا الإجراء عنصراً أساسياً لتحسين فعَالية الصرف الأجنبى يتفق مع جهود تحسين الأداء المالى والإقتصادى - وهذا فى وقت يعانى فيه السودان من ضغوط للمدفوعات الخارجية الحادة والتى إنعكست فى شكل إنخفاض فى إحتياطيات الصرف الأجنبى وإنخفاض إمكانية الإستيراد وإرتفاع وتراكم متاخرات المدفوعات الخارجية. لم تتمكن الحكومة من الحفاظ على السعر الموحد إلا من خلال تشديد سياسات إدارة الطلب "Demand Management Policies" بدرجة

كبيرة، وكان ذلك يتطلب تخفيضاً كبيراً فى عجز الميزانية وإحتواء السيولة الداخلية ، غير أنه لم تتمكن الحكومة من الإستمرار فى السياسات المالية المتشددة "Contractionary Fiscal Policies" فى ظل الحصار الخارجى، والمشاكل الداخلية، فعادت الضغوط إلى الظهور من جديد فى سوق الصرف، وظل سعر الصرف يتصاعد بمعدلات فاقت التوقعات، ولم تلجأ السلطات إلى المزيد من المرونة فى وضع السعر الموحد وذلك بسبب المخاوف من زيادة التضخم، بل لجأت إلى إحياء نظام تعدد أسعار الصرف ، ففى أكتوبر ١٩٩٣م " أى بعد حوالي عام ونصف من إعلان السعر الموحد"، طُبق نظام مزدوج لسعر الصرف يعتمد على سعر السوق الرسمية.

ب/ سياسة التخصيص

يعنى التخصيص، تنازل بنك السودان عن النقد الأجنبى الناتج من العملية التصديرية لمقابلة مدفوعات محددة أو سداد التزامات بعينها تخص بنك السودان أو المصدر أو أى جهة ثالثة حسب تصديق بنك السودان؛ فإذا كان التجنيب يعنى الإحتفاظ بجزء من حصيلة الصادر لصالح المصدر فإن التخصيص يعنى الإحتفاظ بالحصيلة طرف البنك لصالح الالتزام الذى يحدده بنك السودان. وقد حلت هذه السياسة محل سياسة التجنيب التى الغيت بعد إعلان سياسات التحرير الإقتصادى فى فبراير ١٩٩٢م.

ولقد تم تعديل نسبة التخصيص للبنوك التجارية عدة مرات خلال الفترة من ١٩٩٢م وحتى أكتوبر ١٩٩٣م ، حين أُلغيت نسبة التخصيص من حصيلة الصادر وتقرر توريد الحصيلة بالكامل لصالح بنك السودان .

فى عام ١٩٩٤م، أُعيد التخصيص مرة أخرى، وكان الاتجاه العام هو تخفيض نصيب بنك السودان من حصيلة الصادر لصالح البنوك التجارية، ولتخفيف الضغط على موارد بنك السودان الشحيحة خاصة فى مجال إستيراد السلع الإستراتيجية كالبترول والقمح. تم السماح بتخصيص حصيلة الصادر بكاملها لصالح المصدر نظير التزامه بإستيراد سلع معينة .

لقد ساعدت سياسة التخصيص فى توفير موارد لإستيراد السلع الإستراتيجية كالبترول والقمح والسكر ومدخلات إنتاج زراعية ومعدات إنتاج وسيطة إضافة إلى تخصيص صادر لسداد بعض الديون الخارجية.

ومن مميزات التخصيص أنه يرشد إستخدام النقد الأجنبى وينظم بنود الإستيراد حسب الأسبقيات ، عكس التجنيب والذى بالرغم من أنه يوفر موارد عن طريق زيادة عائدات الصادر ، إلا أن الإستخدام متروك للمصدر والذى قد تتضارب أولوياته مع أسبقيات الدولة .

ومن مشاكل التخصيص، أنه أدى إلى رفع أسعار بعض السلع محلياً كسلعة الضأن نتيجة للمضاربات فى الأسواق المحلية وإلى خلق تشوهات فى الأسعار الخارجية، إضافة الى أن المصدرين يتحايلون فى تقدير القيمة الفعلية لصادراتهم (Under-invoicing) مما يؤدى الى أن يفوق الصادر المخصص فاتورة الوارد، وبالتالي عدم إستجلاب جزء من حصيلة الصادر الى داخل البلاد

خلال التسعينات ومطلع الألفية الثالثة صدرت مجموعة من الإجراءات واللوائح (لائحة تنظيم أعمال الصرافة لسنة ٢٠٠٢) بهدف استكمال توحيد بناء سوق النقد الأجنبي مثل التجنيب الكامل لحصيلة

الصادرات وإلغاء نظام الإقرار الجمركي ، والإعلان عن مزادات النقد الأجنبي ، وإنشاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي ، وتبسيط إجراءات الصادر والوارد . هذا وقد أسهمت هذه الخطوة في تلاشى الفجوة ما بين سعر الصرف في السوق الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازى .

في عام ٢٠٠٣ عمل البنك المركزي على المحافظة على مرونة سعر الصرف لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي بتبني سياسة سعر الصرف المرن المدار في حدود نطاقات معينة وقام البنك المركزي بتحرير عمليات الحساب الجاري بالكامل وتحرير جزء من عمليات حساب راس المال المتعلقة بالتدفقات النقدية الواردة .كما عمل البنك المركزي على بناء احتياطيات من النقد الأجنبي وتعظيم العائد عليها مما مكنه من إدارة سعر الصرف في الاتجاه المطلوب ، ودعم موقف السودان المالي خارجياً وتعزيز مصداقيته أمام المؤسسات الدولية لإغراض الاستدانة وغيرها .

منذ عام ٢٠٠٣م قام البنك المركزي بتكوين مجموعات صناع السوق التي أتاحت للمصارف التجارية الفرصة لتحديد أسعار الصرف التي تتعامل بها بنفسها دون تدخل من البنك المركزي وبالتوجيه أحياناً وتوفير الموارد والمعلومات أحياناً أخرى.

في عام ٢٠٠٤م اتخذ البنك المركزي قراراً برفع قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى بعد أن اصبح للبنك احتياطى لا باس به من العملات الحرة واتخذ في ذلك منحىً تدريجياً حتى لا يؤدي ذلك إلي إحداث خسائر لدى المتعاملين بالنقد الأجنبي من مصارف وصرافات .

ومنذ عام ٢٠٠٥م قام البنك المركزي بالتنازل عن العديد من الموارد لصالح المصارف التجارية والصرافات وذلك لتحقيق الهدف الأساسي من سياسة النقد الأجنبي المتمثلة في تحقيق استقرار سعر الصرف من خلال الأتي :

- توسيع سوق النقد الأجنبي من خلال توفير موارد له تمكنه من الاستجابة لاي مستويات طلب للعملة الأجنبية .
- توحيد سوق النقد الأجنبي وتقريب أسعار السوق الموازي وأسعار السوق المنظم .
- المساهمة في تحسين المناخ الاستثماري بالسودان من خلال المحافظة على استقرار سعر الصرف وتوفير الموارد للاستيراد وتحويل أرباح الشركات المستثمرة بالبلاد .

في ديسمبر من عام ٢٠٠٧م جاء قرار التحول من الدولار الأمريكي إلى العملات الأجنبية الحرة الأخرى لمجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية منها الحظر الاقتصادي الأمريكي القائم على السودان منذ عام ١٩٩٧.والضغط من قبل السلطات الأمريكية على الشركات والبنوك المراسلة التي تتعامل مع جهات سودانية بتقليل حجم تعاملاتها مع السودان ،إضافة إلي اتجاه العديد من الدول على مستوى العالم لفك ارتباط عملاتها المحلية بالدولار الأمريكي (الصين ، ماليزيا .... الخ) وربط عملاتها بسلة من العملات لتفادي التقلبات في أسعار صرفها الداخلية .

ثالثاً: سياسات النقد الأجنبي عند حلول الأزمة المالية:

ركزت حزمة سياسات النقد الأجنبي عند حلول الأزمة المالية العالمية علي إعادة تنظيم سوق النقد الأجنبي وذلك بهدف:

- توحيد واستقرار سعر الصرف ، بالنسبة للعملة المحلية .
- تنظيم سوق النقد الأجنبي ليعمل وفق موجهات بنك السودان المركزى
- تحرير المعاملات فى النقد الأجنبي .
- تطوير سوق ما بين البنوك
- بناء احتياطيات للبنك المركزى للمساعدة فى استقرار سعر الصرف .
- تسجيل رأس المال الأجنبى والاستثمارات الخارجية لتوفير كل المعلومات عنها ومتابعة حركتها.
- إلغاء القيود على الإستثمار بما في ذلك رخص الإستيراد والسماح للقطاع الخاص ليتنافس مع كل القطاعات.

ومنذ يناير ٢٠٠٨ بدأ بنك السودان المركزي تطبيق عملية التحول للعملات الأخرى فعلياً. ولقد استجاب القطاع العام بصورة واضحة لعملية التحول إلا أن استجابة القطاع الخاص لم تكن بالمستوى المطلوب نتيجة لسيطرة عملة الدولار في أذهان الجمهور في التعامل . كما سعى البنك المركزي إلى تطوير علاقات متميزة مع مراسليه بالخارج بهدف تسهيل عملياته الخارجية مع شركائه التجاريين بعملات مختلفة وفي مواقع جغرافية متعددة خاصة دول شرق آسيا بالإضافة إلي تسهيل المعاملات الخارجية للبنوك التجارية.

في عام ٢٠٠٩ وفي ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية حيث اتسمت هذه المرحلة بشح في النقد الأجنبي ، لذلك قام البنك المركزي باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير بغرض ترشيد الطلب على النقد الأجنبي للإغراض المختلفة حيث تم الآتي :

أ. رفع نسبة هامش الاستيراد النقدي المدفوع الي ١٠٠٪.

ب. وضع ضوابط لتنظيم استخدامات النقد الأجنبي لأغراض الدفعيات غير المنظورة بالبنوك والصرافات شملت السفر و التحويلات للإغراض المختلفة .

ج. منع الصرافات من القيام بالتحويل بغرض تغذية حساباتها مع المراسلين بالخارج .

د. منع الصرافات من التعامل مع الهيئات الدبلوماسية والأجنبية والهيئات والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة بالسودان بصفتها الاعتبارية .

ه. تطبيق هامش ٠,٠٤٪ بين سعر الشراء والبيع لكافة العملات الأجنبية القابلة للتحويل .

و. حظر المصارف من شراء النقد الأجنبي من شركات الصرافة .

ز. النظر في إيجاد معالجات لمشكلة تحويلات عوائد الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية لغير المقيمين .

ح. قام البنك المركزي بتحديد سلع معينة يتم توفير النقد الأجنبي لها من غرفة البنك المركزي بغرض استيرادها .

ط. أن يتم فتح الاعتمادات الخاصة باستيراد المواد البترولية بالبنك المركزي بدلاً من البنوك التجارية.

ي.حددت وحدة غسل الأموال مبلغ عشرة ألف دولار أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى بحملها

نقداً بواسطة الشخص المسافر للخارج عبر الموانئ المختلفة

في عام ٢٠١٠م أصْدر بنك السودان المركزي، جملةً من التعديلات الجديدة على ضوابط النقد الأجنبي، ووجّه بموجبها البنوك والصرافات بمنح حافز لكل من يبيع نقداً أجنبياً للمصارف والصرافات سواء أن كان من حصيلة الصادر أو من الموارد الأخرى بنسبة مئوية قابلة للتعديل من وقتٍ لآخر، وأشار المركزي إلى أنه في حالة البيع تقوم المصارف والصرافات بإضافة النسبة نفسها إلى سعر البيع، بينما سجّلت نسبة الحافز في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٠م ١٦,٢٩٪.وشملت التعديلات إلغاء البنك المركزي لشرط كان يربط فتح الحسابات الحرة بوجود تحويل من الخارج، وسمح بفتحها بما لا يقل عن خمسة آلاف يورو أو ما يعادلها مع تقديم ما يثبت وجود تدفقات نقدية مستمرة للحساب المفتوح.

ونصّت الضوابط الجديدة على تعديلات خاصة بالحسابات الخاصة (حسابات الأجانب) وحسابات المقاولين المحليين، إضافةً الى تعديلات في مجال الإستيراد وخطابات الضمان بالنقد الأجنبي ومجالات أخرى، بينما في مجال الصادر ألزمت الضوابط المصدرين ببيع حصيلة الصادر إلى المصرف الذي قام بتمويل العملية، أما حصائل الصادر المنفذة من مصادر تمويل أخرى فتُباع للمصرف المنفذ لعملية الصادر أو المصارف الأخرى لتنفيذ عمليات الإستيراد، كما سمحت باستخدام حصيلة الصادر لأغراض السفرٍ بموجب المستندات المؤيّدة.

رابعاً : أهم ملامح سياسة النقد الأجنبي للعام ٢٠١١ :

مع الإقرار بالارتباط الوثيق بين الأداء والتحديات للسياستين (النقد الاجنبى والسياسة النقدية) تهدف سياسة النقد الاجنبى إلى إستقرار سعر الصرف عن طريق المحافظة على مستوى مناسب من الاحتياطى الأجنبي، وذلك بتقليل الطلب على النقد الاجنبى (التدفق إلى الخارج) وزيادة المتحصلات (التدفق للداخل) بالإضافة إلى تقليل آثار الأزمة المالية وذلك وفق المعطيات الآتية :

١- الاستمرار فى نظام سعر الصرف المرن وذلك لميزته فى تحييد الآثار السالبة على الاقتصاد المحلى الناتجة من التغيرات الخارجية .

٢- المحافظة على ثقة المستثمرين (محلياً وأجنبياً) فى الأداء الاقتصادى المحلى لضمان الابقاء على الاستثمارات الحالية وجذب المزيد منها، وذلك بإستمرار السياسة الحالية الخاصة بالتحاويل وإستقرار سعر الصرف.

٣- الاستمرار فى إدارة الاحتياطيات الرسمية مركزياً وفق أولويات السلامة و السيولة والعائد ومقابلة إحتياجات الاقتصاد.

إجراءات زيادة المتحصلات :

١- توفير الموارد لتمويل الصادر مع تخفيض عمولات وهوامش الأرباح علي تمويل الصادر.

٢- تفعيل دور الوكالة الوطنية لتمويل وضمان الصادرات غير البترولية (وكالة تمويل وضمان الصادرات).

٣- تشجيع الإستثمار في الإنتاج بغرض الصادر (وزارة الإستثمار).

٤-إعادة تنشيط خطوط التمويل الخارجية .

إجراءآت تقليل الطلب :

١- الإنصهار في الإتحاد الجمركي من خلال الإشتراك في نظام التسويات الإقليمية لدول الكوميسا مما يقلل من الضغط علي النقد الأجنبي وفي ذات الوقت إنسياب حركة التجارة الخارجية

٢- إلزام الشركات المملوكة للأجانب – على الاقل فى الوقت الحاضر - باستثمار جزء من أرباحها داخليا بدلاً من تحويلها بالكامل (مثال شركات الاتصال) .

٣- عدم تشجيع الأنشطة التى تزيد الاستيراد (مثل المعارض الأجنبية بغرض البيع) (وزارة التجارة).

٤- العمل علي توازن التدفقات من النقد الأجنبي للمحافظ علي العملة الوطنية للحد من تصاعد معدلات التضخم.

وتتمثل أهم المشاكل الإقتصادية التى شهدها الإقتصاد السوداني وبالكاد إنعكست على أداء المؤشرات الإقتصادية الكلية في الآتي [١] :

- اختلال في هيكل الإقتصاد السوداني نتيجة المصادرات وتأميم المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية والقطاع المصرفي، مما أدى إلى إختلال التوازن في النشاط الإقتصادى .
- الدخول فى التزامات خارجية لتمويل مشروعات لا تتمتع بالجدوى الإقتصادية بجانب القروض والنقدية والسلعية التى وظفت في مجالات الاستهلاك والانفاق التجاري ، مما أدى إلى عجز الدولة في الوفاء بها وتراكم متاخرات الديون .
- عدم إتباع الأسبقيات في الاستثمار مماد ادى إلى قيام مشروعات غير ذات جدوى إقتصادية بالتالي أقعدت مشروعات التنمية بالبلاد نتيجة لتراكم المديونية الخارجية
- توسيع قاعدة القطاع العام ذات الأداء الإدارى والمالي المتدنى بسبب سياسات التأميم والمصادرات ، مما إضاف أعباء اضافية على الميزانية العامة .
- غياب السياسات الإقتصادية الشاملة.

إنعكاسات الإصلاحات في القطاع الخارجي:

الإحتياطات الرسمية لبنك السودان من النقد الأجنبي للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨ :

ان ضرورة حيازة الإحتياطيات الأجنبية لأهميتها في سد إحتياجات المعاملات التى ترتبط بتغطية المدفوعات الناجمة عن المعاملات الأجنبية والتى تزداد مع إرتفاع الناتج والانفتاح الإقتصادي ، وعلى إحتياجات الحيطة التى تهدف إلى تخفيض تكاليف الإقتصاد من جراء التغيرات غير المتوقعة في المدفوعات الأجنبية ، الأمر الذي يؤكد أهمية الحفاظ على سيولة وسلامة الإحتياطيات.

تتكون الإحتياطيات الرسمية حسب تصنيف آخر دليل لميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولى من الذهب النقدي ، حقوق السحب الخاصة ، الشريحة الإحتياطية لدى صندوق النقد الدولى ،

---

١ عبد الوهاب عثمان منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان – الطبعة الاولي – شركة مطابع السودان للعملة - ٢٠٠٨ ص ٢٤

نقد أجنبي وودائع لدى السلطات النقدية ولدى المصارف ، أوراق مالية سواء كانت أسهم أو سندات أو أدوات سوق النقد والمشتقات المالية.

تعكس الإحتياطات الرسمية لبنك السودان المركزي سياسة النقد الأجنبي الخاصة ببناء إحتياطيات من النقد الأجنبي وفقاً للأهداف الخاصة ببرامج الإصلاح المصرفي لذلك يعكس الجدول التالي :

تغطية الواردات من نسبة الإحتياطى الأجنبي

العام	الإحتياطيات (قيمة الإستيراد)
١٩٩٨	٣ أيام إستيراد
١٩٩٩	أسبوعين إستيراد
٢٠٠٠	شهر واحد إستيراد
٢٠٠١	أسبوع إستيراد
٢٠٠٢	شهر وأسبوع إستيراد
٢٠٠٣	شهرين وثلاثة أسابيع أستيراد
٢٠٠٤	ثلاثة اشهر
٢٠٠٥	أربعة أشهر
٢٠٠٦	شهرين وأسبوعين
٢٠٠٧	شهرين
٢٠٠٨	شهرين

المصدر : بنك السودان المركزي

١- في عام ١٩٩٧ وماقبله لم تكن هنالك احتياطيات لبنك السودان المركزي .

٢- تنامت الاحتياطيات رغم الانخفاض الذي حدث في عام ٢٠٠١ بشكل مضطرد، حيث أن الانخفاض في عام٢٠٠١ كان بسبب اضطرار بنك السودان المركزى لتوظيف الاحتياطيات لحماية أسعار الصرف والذي تأثر سلباً بعدم تناسق السياسات المالية والنقدية خلال ذلك العام .

٣- ورغم تطور الأزمة المالية العالمية خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٨م حافظ الإحتياطى من النقد الأجنبي في ذات نسبة التغطية خلال العام ٢٠٠٧ "شهرين واردات) .

٤- بالطبع كان لإنتاج وتصدير البترول أثر كبير في بناء الإحتياطيات من النقد الأجنبي كأحد أهداف السياسة المصرفية الشاملة المتسقة مع برامج الإصلاح المصرفي إلى جانب السياسات الرشيدة لبنك السودان المركزي في إدارة النقد الأجنبي .

٥- إن نسبة التغير في سعر صرف العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية كانت محدودة خاصة بعد التغير التدريجي من عملة الدولار الأمريكي إلي عملة اليورو .
٦- ان حساب الخدمات شهد عجزاً كبيراً ويعتمد كثيراً على حساب رأس المال لتمويله ، وذلك بحكم أن كل الخدمات المرتبطة بالصادر خاصة بصادرات البترول والسلع الأخرى تابعة لشركات أجنبية .
٧- أما ميزان المدفوعات الكلى شهد إستقراراً كبيراً بفضل تحسن مناخ الإستثمار بالبلاد مما أدى ذلك إلى زيادة التدفقات الراسمالية .
٨- أن كل السياسات والإجراءات الخاصة بتقوية العملة الوطنية في إطار سياسة استقرار سوق النقد الاجنبي أو على الأقل تثبيت قيمة العملة الوطنية تمت وفق ما هو منتهج لها.

السياسات الإقتصادية والإستثمار خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٩

اعطت الدولة قدراً كبيراً من الإهتمام بتشجيع الإستثمار الأجنبي الخاص والمحلى وذلك لما يوفره الإسثمار من إمكانيات مالية وإدارية وتنظيمية وتكنولوجية وتسويقية هائلة تسهم في توزيع قاعدة الإقتصاد وتلبية إحتياجات السوق المحلى وتنمية الصادرات البترولية ورفع معدل النمو ، وقد نجحت السياسيات الإقتصادية المتبنأة في الفترة من ١٩٨٩-٢٠٠٧ في إستعادة الإستقرار الإقتصادي وجعلت البيئة الإقتصادية أكثر ملاءمةً وتشجيعاً للإستثمار الخاص بشقيه المحلى والأجنبي .
تناولت هذه السياسة إزالة معظم العقبات والقضايا التى تحد من تدفق الإستثمار الخارجي المباشر وتحريك الموارد المحلية عن طريق المحافظة على السياسات الإقتصادية الكلية الموجبة للإستثمار والقاضية بتعزيز سياسات الخصخصة وتحرير الأسواق والتجارة الخارجية ونظم الدفع ومراجعة الأطر القانونية والتنظيمية وإعادة هيكلة الخدمة العامة والهياكل المؤسسية الأخرى ، هذا بجانب تحقيق :-

- فك الحظر عن الأموال المجمدة لدى الاتحاد الأوربي وتنشيط عاقلات التعاون الإقتصادي الدولى والثنائي .
- تطور منطقة السوق المشتركة لدول جنوب وشرق أفريقيا (كوميسا) وتحولها إلى اتحاد جمركى
- الدخول في منطقة التجارة العربية الحره الكبري وتنفيذ المرحلة الأولى من الخفض الجمركي.
- تمت مراجعة قانون الإستثمار لعام ١٩٩٩ اكثر من مره وآخر تعديل يجرى الآن لإصدار ٢٠١١م ليتماشي مع التغيرات التى حدثت في مجال التجارة والإستثمار وعولمة الإقتصاد حيث اعطى القانون وسمح بإعفاءات كبيرة ويتم تحفيز الإستثمار على مستوى المستثمر المحلى والأجنبي .
- شهدت البلاد طفرة إستثمارية منذ العام ١٩٩٨ حيث عادلت نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي ٣٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي وفي الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٨ .

تركزت الإستثمارات بشكل عام في قطاع البترول، الزراعة، التشييد والنقل وهذا يعنى أن المساعى والمفاوضات الإيجابية لتحقيق السلام قد أدت إلى مزيد من الثقة لدى المستثمرين الأجانب للإستثمار بالسودان، هذا بجانب تهيئة المناخ والبيئة الصالحة للإستثمار والإستقرار الإقتصادي والسياسي والقانوني.

المصادر الرئيسية:

[١] عرفات تقي الحسني – التمويل الدولي – الطبعة ٢ ، دار مجدلاوي للنشر ،عمان،٢٠٠٢،
[٢] طارق الحاج – علم الاقتصاد و نظرياته – دار الصفاء للنشر و التوزيع،عمان١٩٩٨،
[٣] زينب حسين عوض – العلاقات الاقتصادية الدولية – دار القدح للطبع و النشر ، الإسكندرية ٢٠٠٣،
[٥] محمد زكي شافعي – مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية – دار النصرية العربية ، بيروت
[٦] محمد عبد العزيز عجمية – الاقتصاد الدولي – الإسكندرية ٢٠٠٠
[٧] د زينب حسين عوض الله – الاقتصاد الدولي – ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ١٩٩٩ ص١١١
[٨]د عرفات تقي الحسني – التمويل الدولي – الطبعة ٢ ، دار مجدلاوي للنشر ،عمان ١٩٩٩،
[٩] د سامي عفيفي حاتم – التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم – الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٤
[١٠] د عبد الوهاب عثمان شيخ موسي– منهجية الإصلاح الإقتصادي بالسودان – الطبعة الأولي – شركة مطابع السودان للعملة – السودان ٢٠٠٨
[١١] بنك السودان المركزي – سياسات الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١م

ملحق (١) مشاكل قطاع الصادر

واجهت الصادرات السودانية غير النفطية مجموعة من المشاكل أثرت سلباً على منافستها فى الخارج ويمكن إيراد بعض هذه المشاكل فى الآتى :-

(١) إعتمدت تركيبة الصادرات السودانية بشكل أساسى على صادرات معينة مثل القطن والصمغ العربى والسمسم والفول السوداني ويتوقف إنتاج هذه السلع على عوامل طبيعية مثل المناخ، الأمطار، الآفات الزراعية ...الخ.

(٢) الإعتماد على صادرات أولية تعتمد على القطاع الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى ومن المعروف بأن السلع الأولية تتسم بعدم ثبات الطلب عليها فتتذبذب أسعارها مما يفقدها القدرة التنافسية التى تمكن القطر من خفض تكاليف الإنتاج وتحسين جودته عن طريق إستغلال التقنيات الحديثة المتاحة عالمياً ، إضافة لضعف مرونة الصادرات.

(٣) إعتماد الزراعة بشكل أساسى على مدخلات إنتاج مستوردة من الخارج مما يساهم فى زيادة تكلفة الإنتاج الزراعى .

(٤) إعتماد السودان على دول معينة فى تسويق صادراته يقلل من ربحية هذه الصادرات.

(٥) ظهور بدائل صناعية منافسة للصادرات السودانية فى السوق العالمية.

(٦) سيطرة الحكومة على العملية الإنتاجية والتصديرية لبعض الصادرات الأساسية مثل القطن والصمغ العربى مما يقلل من قدرة القطاع الخاص على المنافسة وبالتالى يؤدى ذلك إلى إعاقة عملية التصنيع وتنويع الصادرات .

(٧) المشاكل الهيكلية التى تواجه القطاع الزراعى مثل مشاكل الرى ، التخزين ، الترحيل،العمالة الموسمية ، التمويل ، وغيرها.

(٨) كل محاصيل الصادر الرئيسية بإستثناء القطن يتم إنتاج الجزء الأكبر منها بواسطة القطاع المطرى التقليدى والحديث، وتوسع هذا القطاع فى إنتاج محصول معين لا يتم بناء على تخطيط الدولة كما يحدث للمشاريع المروية بل يكون الخيار للمنتج والذى يتوسع فى إنتاج محصول معين إذا كانت أسعاره مجزية فى الموسم السابق دون النظر إلى ظروف السوق العالمية التى قد لا تكون مؤاتيه.

(٩) تفاقم أثر التضخم المحلي والمستورد والضرائب والرسوم المقررة أدت إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج.

(١٠) الإهمال الذى تعرضت له بعض قطاعات الصادر كقطاع الثروة الحيوانية فى مجالات التمويل والخدمات والتنمية وعدم الإستقرار المؤسسى والإدارى لفترة طويلة إضافة إلى الضرائب الباهظة المفروضة عليه من المحليات فى كل ولاية ، هذه العوامل أثرت سلباً على توظيف الإمكانات الهائلة لهذا القطاع وجعله ركيزة من ركائز الإقتصاد الوطني وربما أدت إلى نزوح العديد من الرعاة بمواشيهم إلى بعض دول الجوار. كذلك تعرضت سلع أخرى وعلى رأسها الصمغ العربى إلى التهريب للدول المجاورة.

(١١) المحاصيل التى زادت إنتاجيتها فى السنوات الأخيرة كالصمغ العربى لم تواكبها سياسات تسويقية لإمتصاص الزيادة فى الإنتاج وأصبحت الآن تباع في الأسواق التقليدية المحلية عن طريق التجزئة.

(١٢) تصدير السلع فى صورتها الأولية وعدم تطويرها وتصديرها وهى مصنعة يفقد البلاد الكثير من العملات الحرة . فقد ثبت أن سلع الصادر السودانية التى تصدر إلى بعض الدول يجرى تحسينها وتصديرها مرة أخرى.

(١٣) عدم ثبات وإستقرار سياسات ترقية الصادر.

ملحق (٢) ميزان المدفوعات خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩
(مليون دولار)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
أ/ الحساب الجارى	(٢،٨٣٠,٣)	(٤،٩١٩,٤)	(٣،٢٦٨,٢)	(١،٥٧٥,٧)	(٢،٨١٧,٦)
الصادرات (فوب)	٤،٨٢٤,٣	٥،٦٥٦,٦	٨،٨٧٩,٢	١١،٦٧٠,٥	٧،٨٣٣,٧
بترول	٤١٨٧,٤	٥٠٨٧,٢	٨٤١٨,٥	١١،٠٩٤,١	٧،١٣١,٢
اخرى	٦٣٦,٩	٥٦٩,٤	٤٦٠,٧	٥٧٦,٤	٧٠٢,٥
الواردات (فوب)	(٥،٩٤٦,٠)	(.٧،١٠٤)	(٧،٧٢٢,٤)	(٨،٢٢٩,٤)	(٨،٥٢٨,٠)
مشتريات الحكومة	(٦٤٦,٧)	(١١٤٢,٨)	(١٣٧٢,٨)	(١،٠٦٢,٣)	(٤٠٨,٧)
مشتريات القطاع الخاص	(٥٢٩٩,٣)	(٥٩٦١,٩)	(٦٣٤٩,٦)	(٧،١٦٧,١)	(٨،١١٩,٣)
الميزان التجارى	١،١٢١,٧ (	(١،٤٤٨,١)	١،١٥٦,٨	٣،٤٤١,١	٦٩٦,٣
حساب الخدمات و الدخل و التحويلات	(١،٧٠٨,٦)	(٣،٤٧١,٣)	(٤،٤٢٥,٠)	(٥،٠١٦,٨)	(٢،١٢٣,٢)
متحصلات	٢،١٦٢,١	٢،٧٦٧,٤	٣،٠٦٨,٤	٤،٥٥٩,٩	٣،٨٩٠,٥
مدفوعات	(٣،٨٧٠,٧)	(٦،٢٣٨,٧)	(٧،٤٩٣,٤)	(٩،٥٧٦,٧)	(٦،٠١٣,٧)
ب/ الحساب المالى والرأسمالى	٢،٤٢٧,٢	٤،٦١١,٠	٢،٩٤٥,٥	١،٢١٨,٦	٤،٦٦٣,٣
استثمار مباشر (صافى)	٢،٣٠٤,٦	٣،٥٣٤,١	٢،٤٢ ٥,٦	٢،٥١١,٣	٢،٨٨١,٤
حافظة استثمار (صافى)	١١,١	(٣٥,٣)	٤٥,٦	(٣٣,٤)	٧,٤
استثمارات اخرى (صافى)	١١١,٥	١١١٢,٢	٤٧٤,٣	١،٢٥٩,٥	١،٧٧٤,٥
أ/القروض الرسمية	١٠,٤	١٠٠,٢	٤٥٣,٧	١٥٢,٠	٣٢٠,٠
السحوبات	٢٢٢,٤	٢٧٦,٧	٥٩٢,٤	٤٣٦,٩	٥٠٧,٦
السدادات	(٢١٢,٠)	(١٧٦,٥)	(.١٣٨)	(٢٨٤,٩)	(١٨٧,٦)
ب/ تسهيلات تجارية (صافى)	٦٧٦,٧	٧٢٤,٩	٥٠٣,٥	٤٩٥,١	١،١٩١,٤

ج/ صافى الأصول الخارجية للمصارف التجارية	(١٧٣,٩)	٣٦,٤	(٩٦,٦)	(١٥٣,٤)	٤١٦,٩
د/أصول بنك السودان المركزى الأخرى (غير الاحتياطية)	(٣٥٩,٧)	١٧٤,٣	١٢١,٥	(١٠٤,٩)	(٧٣,٠)
هـ/ إلتزامات بنك السودان المركزى الخارجية	٤٢,٩	١٥٦,٤	٢٤,٨	٢٤٦,٤	٩٦,٥
و/ صافى الأصول الأجنبية الأخرى	(٨٥,٠)	(٨٠,٠)	(٥٣٢,٥)	(١٨٩٤,٦)	(١٧٧,٥)
العجز او الفائض فى حساب رأس المال و الحساب الجارى	(٤٠٣,١)	(٣٠٨,٤)	(٣٢٢,٧)	٣٥٧,١	١،٨٤٥,٧
الاخطاء و المحذوفات	٩٣٣,٦	٩٩,٨	٤٠,٧	٣٧٨,٢	(٢،٣٤٧,٧)
الاصول الاحتياطية من العملات القابلة للتحويل	(٥٣٠,٥٣)	٢٠٨,٦	٢٨٢,٠	(٢١,١)	٥٠٢,٠